

الفكر النحوي لجولدزير في كتابه  
«مذاهب الفقهيين الإسلاميين»

الدكتور

مبروك عطية أحمد أبو زيد

مدرس اللغويات  
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية  
للبنات بسوهاج

Hilf mir das zu verstehen

und das zu verstehen

und

und

und

بسم الله الرحمن الرحيم

الفكر النحوي لجولدزيهـر في كتابه

« مذاهب التفسير الاسلامي »

\* \* \*

الحمد لله الرحمن - الذي علم القرآن ، وخلق الانسان ،  
علمه البيان ، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان ، محمد  
ابن عبد الله أفصح من نطق بلسان ، وعلى آله وصحبه نجوم  
الهدى وحملة الفرقان ، ومن تبعهم الى يوم الدين باحسان .

وبعد ..

فان للعربية أسراراً لا يدركها الا ذور انقلوب السليمة ،  
والعقول النيرة ، فهي لغة الذكر الحكيم الذي أنزله الله  
بلسان عربي مبين ، وقد قال - عز من قائل : « وما يذكر  
الا أولو الأبواب » (١) ، ولما نزل القرآن الكريم بلغة  
العرب أكرمهم ، وخلد ذكرهم ، وحدا بكل المؤمنين بالله  
ورسوله الى السير على دربهم ، والبحث في جذور حياتهم ،  
لتفهم لغتهم ، فيهندي هؤلاء المؤمنون الى فهم كلام ربهم .  
وقد تحدى الحق - تبارك وتعالى - فحول الفصحاء ،  
والعرب الخالص الأصلاء بكتابه المعجز ، فقال - وهو أصدق

(١) آل عمران : ٧ .

القائلين : « قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا » (٢) .

وقال - سبحانه وتعالى - : « وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم صادقين . فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين » (٣) .

ولم يستطع أرباب الضاد ، ومالكو زمامها أن يأتوا بمثله ، وصدق الله ، وقامت جهود العلماء في عصر الثروة بدراسة انكشاف ، وجاهد النابغون في اثبات وجوه اعجازه ، ومحاولة الوقوف على أسرار نظمه وابداعه فكانت الرحلة العلمية ابتداء من الامام عبد القاهر الجرجاني ، والرمانى والباقلانى ، الى آخر بحث أو رسالة جامعية تمت الى موضوع الاعجاز بصلة أو سبب ، ولم تقل جهود النحاة عن جهود أبنائهم البلاغيين ابتداء بسيبويه الى شيخ العربية في العصر الحديث فضيلة الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، والى ما شاء الله ، وهؤلاء وهؤلاء قد طوفوا بما أفاد الله عليهم من علم ومعرفة حول أسرار ابيان القرآن ، ألفاظه ، وأساليبه جملة وتراكيبه ، وفي النهاية نطق لسان حالهم قبل أن تسجل أقلامهم بقوله تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » (٤) .

(٢) الإسراء : ٨٨ .

(٣) البقرة : ٢٣ ، ٢٤ .

(٤) النساء : ٨٢ .

والقرآن الكريم منه آيات محكمات هن أم الكتاب ، ومنه  
متشابهات ، وقد بين الحق تعالى أن الراسخين في العلم يقولون :  
آمنأ به ، كل من عند ربنا ، وأما الذين في قلوبهم زيغ فينتبعون  
عما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، فقال سبحانه وتعالى :  
« هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب  
وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فينتبعون ما تشابه  
منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون  
في العلم يقولون آمنا به كه من عند ربنا وما يذكر الا  
أولوا الألباب » (٥) .

وبين يدي كتاب للمستشرق « جولدزيهر » (٦) عنوانه :  
« مذاهب التفسير الاسلامي » حاول فيه ذلك المؤلف النيل من  
كتاب الله - عز وجل - بالتصريح حيناً ، وبالاشارة والتلميح  
حيناً آخر ، وهذا أمر جد خطير ..

(٥) آل عمران :

(٦) مستشرق مجري ، تعلم في بودابست وبرلين ، ورحل الى  
سورية سنة ١٨٧٣ م ، وتعرف بالشيخ طاهر الجزائري وصحبه  
مدة ، ثم انتقل الى فلسطين ، ومنها الى مصر ، حيث لازم بعض  
علماء الأزهر الشريف وقد تعرف بهم ، وعين أستاذاً في جامعة  
بودابست « عاصمة المجر » وفيها كانت وثقاته ، وله مؤلفات باللغات  
الالمانية والانجليزية والفرنسية في الإسلام ، وافتحه الاسلامي ، والادب  
العربي ، وقد ترجم بعضها الى العربية ، ومدرسه اللغات الشرقية  
بباريس كتاب بالفرنسية في مؤلفاته وآثاره وترجم هو نفسه  
كتاب الشيخ طاهر الجزائري « توجيه النظر الى علم الأثر » الى  
الالمانية ، وكذا كتاب « المعمرين » للسجستاني ، وغيرهما ، كما  
نشر جولدزيهر بالعربية ديوان الحطيئة . وانظر الاعلام للزركلي  
٨٤/١ ، ط. دار العلم للملايين - بيروت - السادسة سنة ١٩٨٤ .

فإن قال قائل : وما الخطر في ذلك وعداء المشرقين للكتاب معهود ، وما قالوه مردود ؟ قلت : ما هكذا يكون التعقيب في كل حال ، والكتاب ليس محاولة لكيد ، أو نفخة من فم ، أو صرخة من صدر حسود ، فلنقرأ الكتاب أولاً ، لنرى أن الرد عليه لا يكون بكلمة من وادي الانشاء ، أو عبارة من منبر الخطباء ، وسوف ترى أن الرجل - والحق يقال - قد بذل جهداً في تأليفه غير عادي ، حيث تناول مذاهب التفسير من أول عهد الناس بالتفسير إلى آخر ما كتبه الإمام محمد عبده ، وتلميذه رشيد رضا ، بتركيز شديد ، وبيان واسع مجاله حشد عظيم من أعلام الأئمة في مختلف العصور ، متعرضاً لقضايا الفكر الاسلامي وأثره في تفسير القرآن الكريم ، ولو أن قارئاً من غير المتخصصين قرأ هذا الكتاب لأوقعه المؤلف في حيرة واضطراب ، إذ إنه لن يقرأ مجرد شتم أو سباب ، إذن لهان الأمر ، وما عزه في الخطاب ، ولكنه سيقراً ما يشبه التحقيق ، فيقف على ما ظاهره التناقض ، وأنى له بسبل التحري والتخريج !

وما يعينني - في هذا البحث - أن أناقش ذلك المستشرق في القضايا النحوية التي تعرض لها في كتابه ، والتي يراها على حد تعبيره « مشاكل » حاول القدماء أن يعالجوها ، فنالهم من مخالفيهم أذى كثير ، وتلكم القضايا في المباحث الآتية :

( ١ )

## المطابقة بين القراءات وقواعد النحو

\* \* \*

المعروف أن القراءات المتعددة للقرآن الكريم روايات ، منها المتواترة الصحيحة ، ومنها الشاذة ، والمراد بالشذوذ التفرد ، حيث لم يبلغ روايتها مبلغ التواتر ، ويأخذ الناس بالقراءة الشاذة متى توافرت فيها شروط ، سيأتى ذكرها في هذا البحث ، وهناك قراءات شاذة مهملة ، لا يؤخذ بها ، وهي ما خالطت تلك الشروط ، وأخرى أعلى درجة في الشذوذ ، وهي مستبعدة أيضا ، وما كان هذا الاستبعاد الا حرصا من الأمة على كلام الله - عز وجل - الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والاجماع على أن القراءات المتواترة السبعية قرآن ، واختلاف هذه القراءات السبعية اعجاز ، حيث تتعدد مناحى الافادة والتوجيه ، وتتوافر الاشارات اللغوية الفياضة في الآية الواحدة ، فضلا عن كونها مناط تسهيل ، وموضع تيسير من الحق - جل وعلا - حتى يقرأ الناس ما تيسر لهم من هذه القراءات دون حرج أو ضيق كما أن الثابت أن القراءة لا مجال فيها للهوى والبداء ، فأمرها موقوف على السماع من المصدر الأصلي - عليه الصلاة والسلام - والعلماء يخرجون تلك القراءات بمعنى يبينون وجه العربية الذي جاءت عليه هذه القراءة أو تلك القراءة ، وهم في كل حال

يجهعون على أن القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع اللغوي ،  
فتقاس عليه اللغة لكنه لا يخضع لقواعد اللغة ، وإنما تخضع  
له اللغة فيعملو شأنها ، وترقى فصاحتها ، لكن جولدزيهر يرى  
أن بعض القراء حاول مطابقة القراءات لقواعد النحو وهو بذلك  
يوهم قارئه بأن القراءة تأتي مخالفة قواعد العربية ، ويحاول  
بعض القراء اصلاح تلك المخالفة ، يقول :

« ما جاء في الآية (٩) من سورة الحجرات : « وان طائفتان  
من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما » حيث يعود ضمير جمع  
المذكر « اقتتلوا » على مثنى المؤنث « طائفتان » فقد أراد بعض  
القراء مطابقة قواعد النحو ، فقرأ أحدهم « ابن أبي عبلة » (٧) :  
اقتتلتا ، واكتفى آخر بقراءة : اقتتلا » (٨) .

والقارىء الذى لا علم له بهذا الفن يقف أمام أمرين :

**الأول :** أن في القراءة المتواترة عن رسول الله - ﷺ - مخالفة  
لقواعد النحو ، حيث عاد ضمير جمع المذكر ، وهو الواو  
في « اقتتلوا » على المثنى المؤنث « طائفتان » .

(٧) أحد أئمة القراءات ، وهو عالم ثقة ، أخذ القراءات  
من أم الدرداء الصغرى هجبية بنت يحيى ، وقال عنها - رحمهما الله - :  
« قرأت القرآن عليها سبع محرات » وكانت وفاتها سنة ١٥٣ هـ ،  
وانظر في ترجمته غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجبزي  
١٨٢٣ هـ ( ١ / ١٩ ) ، ط. دار الكذب العلمية - بيروت - الأولى سنة  
١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .

(٨) مذاهب التفسير الإسلامى ص ٦٦ ، بترجمة عبد الخليم النجار .



**والثانى:** أن بعض القراء قد وكل إليه أمر تصويب  
انص المقدس ، فقرأ بما يوافق الوجه العربى الصحيح  
كإبن أبى عبلة وغيره ، وهذا يستفاد من قوله : « قرأ أحدهم  
( ابن أبى عبلة ) بعد قوله : « فقد أراد بعض القراء مطابقة  
قواعد النحو » .

والحقيقة التى غفل عنها هذا المنتشرق أن القراءة القرآنية  
لا مجال فيها للهوى والاختيار ، والمقرر أن القراءات القرآنية  
متواترة وشاذة ، وللمتواترة عند أهل العلم سمات تميزها  
ثلاث :

- ١ - موافقة خط المصحف .
  - ٢ - وموافقة قواعد العربية .
  - ٣ - وثبوت تواترها عن رسول الله - ﷺ - .
- والتقطع بأنها منزلة من عند الله واجب (٩) .

وأما الشاذة فكل ما صح نقله عن الآحاد ، وصح  
وجهه فى العربية ، وخالف لفظه خط المصحف ، وهو مقبول ،  
وأختلف الأئمة فى جوازه فى الصلاة على رأيين القبول والرفض ،  
ومن القراءات الشاذة مالا يقبل . وهو ما نقله غير ذى  
ثقة ، أو نقله ثقة ولا وجه له فى العربية ، يقول ابن الجزرى :  
« والقسم الثالث هو ما نقله غير ثقة ، أو نقله ثقة ،

(٩) وانظر النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ١٣/١ ،  
ط. دار الفكر .

ولا وجه له في العربية ، فهذا لا يقبل وان وافق خط  
المصحف «(١٠)» .

ونعود الى ما ذكره المستشرق من التوفيق بين القراءات  
والنحو ، فنقول :

ان عود ضمير الجمع على المثنى ليس مما يدركه أمثاله ،  
وهو باب في العربية واسع ، وهو حمل على المعنى ، ألا ترى  
أن الطائفة وان كانت مفردة في اللفظ جمع باعتبار معناها ،  
وهل معناها سوى جماعة من الناس ١ ، فما الغرابة في أن  
يأتى النظم الكريم باقتتلوا والمراد تلك الجماعات التي ربما  
لا يعلم عددها الا الله الحفيظ العليم ، يقول جار الله الزمخشري :  
« فان قلت : ما وجه قوله : اقتتلوا والقياس : اقتتلنا كما  
قرأ ابن أبي عبلة ، أو اقتتلا كما قرأ عبيد بن عمير(١١)  
على تأويل الرهطين أو النفيرين ؟ قلت : هو مما حمل على  
المعنى دون اللفظ ، لأن الطائفتين في معنى القوم والناس »(١٢) .

وقد اجتمع الحمل على المعنى ، والحمل على اللفظ معا  
في هذه الآية ، ففي قوله تعالى : « اقتتلوا » حمل على  
المعنى - كما ذكرنا - وفي قوله - عز وجل - : « بينهما »

(١٠) المرجع السابق ١٤/١ .

(١١) عبيد بن عمير بن قتادة أبو عاصم الليثي توفي سنة ٧٤ هـ  
وانظر غاية النهاية في طبقات القراء ٤٩٧/١ .

(١٢) الكشاف ٥٦٣/٣ ، ط. الحلبي .

حمل على اللفظ ، يقول ابن المنير : « وفي هذه الآية حمل على المعنى بقوله « اقتتلوا » ثم على اللفظ بقوله : « بينهما » (١٣) .

وباب الحمل على المعنى - كما أشرت - غور من العربية ضارب في الأعماق وهو اتجاه لغوى فصيح ، ألا ترى الى قوله تعالى : « فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي » (١٤) فعلى مذهب العرب ومن فهم لغتهم : ذكر المؤنث مراعيًا للنظم على المعنى ، وفيه لطيفة ، حيث انه جاء به مذكرا لتذكير خبره « ربي » وكأنه بهذه القضية اللغوية ، التي ربما يهر عليها الدارسون مرورًا سريعًا - يلفت النظم الكريم أنظارنا الى القضية الأم ، وهي قضية الاستدلال على وجود الاله الواحد الأحد ، الذي لا يغيب وجوده ، ولا يأفل نوره ، فالشمس المؤنثة لا يعيننا تأنيثها وانما هي شيء بازغ كبير ، يراه خليل الله ابراهيم ، فيقول : « هذا ربي » وتلوح أمام عينيه أمارات الوصول الى الحقيقة ، لكنها تصبح سرايا ووهما حين تغيب الشمس ، ويطوى نورها من الوجود أمام ناظريه ، فيهتف قلبه قائلاً : « يا قومي ، انى برىء مما تشركون » .

ومن ذلك قوله - عز وجل - : « فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فاولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » (١٥) وذلك لأن الموعظة والوعظ

(١٣) حاشيته على الكشاف ٥٦٣/٣ بجانب الكشاف .

(١٤) الأنعام : ٧٨ .

(١٥) البقرة : ٢٧٥ .

واحد ، ومنه ما قيل في قوله تعالى : « ان رحمة الله قريب  
من المحسنين » (١٦) على أن المراد بالرحمة هنا المطر ، يقول  
الزمخشري : « وانما ذكر « قريب » على تأويل الرحمة بالرحم ،  
أو الترحم ، أو لأنه صفة موصوف محذوف ، أى : شئ قريب ،  
أو تشببه بفعيل الذى هو بمعنى « مفعول » (١٧) .

ومن المؤكد أن مثل هذا المستشرق لم يطالع عبارة أمام  
الذخاء سيبويه من نحو قوله : « وسمعنا من العرب من يقول  
من يوثق به : اجتمعت أهل اليمامة ، لأنه يقول فى كلامه :  
اجتمعت اليمامة ، يعنى : أهل اليمامة ، فأنت الفعل فى اللفظ ،  
اذ جعله فى اللفظ لليمامة ، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه  
فى سعة الكلام ، ومثله فى هذا : يا طلحة ( بفتح التاء )  
أقبل ، لأن أكثر ما يدعى طلحة بالترخيم » (١٨) .

فمن لم يعرف ما يترتب على التركيب الإضافى من أحكام ،  
وما ورد عليه من سنن العربية قال ما قال ، وأفتى بما شاء  
والحمل على المعنى كما هو واضح لا سبيل اليه من جانب  
صاحب هذا الكتاب الذى عد التوسع اللغوى خطأ ، وتعدد  
نرواقد الأصيله من القراءات القرآنية محاولة لتصحيح أسلوب  
بزل به الروح الأمين ولو أنه على علم باللغة لقال : هذه  
قراءة سبعية ، وتوجيهها : أنه حمل على المعنى ، وقرئ « اقتتلا »  
ر « اقتتلتا » بالحمل على اللفظ .

(١٦) الأعراف : ٥٦ .

(١٧) الكشاف ٨٣/٢ .

(١٨) الكتاب ٥٣/١ بتحقيق هارون .

( ٢ )

## انحراف التركيب

### في انحراف عقله

\* \* \*

ويصف جولدزيهر بعض الأساليب القرآنية بانحراف التركيب، وعدم الانسجام ونقل عن أحد علماء اللغة وهو المبرد عبارة فهم منها أنه - رحمه الله - غير راض عن هذا الأسلوب ، وأن الأمر لو كان بيده لقام بتصحيحه ، فضلا عن رفضه وعدم قبوله له ، جاء ذلك في حديثه عن قول ربنا - جل وعلا - : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر » (١٩) ، فقد وصف قوله تعالى : « ولكن البر من آمن » بما ذكرنا صراحة لا إشارة ، واتهاما لا تعريضا ، وبكى المستشرق حزنا على المبرد الذي سبقه الى هذه الفلتنة حيث لاقى هجوما من أهل السنة وسوء معاملة استمرنا قرونا طويلة ، ونص جولدزيهر : « وفي أزمنة متأخرة اشتمد النكير على استعمال التصحيح النحوي ، فقد لقي مثلا العالم اللغوي الشهير : المبرد معاملة غير رقيقة حينما صرح على استحياء عن رأى له في تسوية انحراف في التركيب ، ذلك أنه ورد في الآية (١٧٧) من سورة البقرة ، وهي موضع من المواضع القرآنية التي ذهبت مثلا في الخلق

الاسلامى ، وفيها جرى عن تحويل القبلة : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبیین ... » ، وفى « ولكن البر من آمن » عدم انسجام بلا ريب ، يمكن اخضاعه حقا بوساطة الذكاء العقلى لنير مطالب التركيب النحوى ، ولكنه فى دوق المبرد بعيد أن يرد فى كلام الله ، وقد وجد اللغوى المشهور أيضا الشجاعة التى جعلته يقول : « لو كنت ممن يقرأ القرآن لقرات : ولكن البر بفتح الباء » من أجل ذلك كان عليه أن يتحمل سخط أهل السنة عليه قرونا طويلة بعد وماته ، اذ كانوا يرون فى القراءة المتلقاة بالقبول « ليس البر » بكسر الياء تحقيقا للاعجاز البلاغى فى كلام الله « (٢٠) » .

وهذا النص يحمل فى تضاعيفه مزجا للسنم بالعسل ، فالمستشرق يشير الى الخلق الاسلامى الذى ذهبت هذه الآية مثلا له ، وسيجد كل قارىء أن هذا حق ، وكلام صدق ، فالعبرة ليست بمكان القبلة ، فله المشرق والمغرب ، وأينما تولوا فثم وجه الله ، ولكن العبرة بالايمان بالله ، واليوم الآخر ، والملائكة ، والكتاب ، والنبیین ، وايتاء الأموال والوفاء بالمعهد ، والصبر فى البأساء والضراء وحين البأس ، فمن ذا الذى يعترض على تلك الاشارة التى رمت بهذا المستشرق فى طريق الوصول الى هدفه ، وهو بيان أن هذا التركيب غير منسجم ، ولكى يبعد بنفسه عن دائرة العداء الخارجى اتهم المبرد

بما تتهمه به ان وجدنا من يتهمه ويحقق كلامه من باب « وشهد شاهد من أهلها » ثم يوهم القارئ بأن المبرد ذو ذوق لغوى ، فظن الى أن هذا التركيب ليس من القرآن وهو معنى قوله : « ولكنه في ذوق المبرد بعيد أن يرد في كلام الله » .

ويريد أن يعلمنا أنه من وضع القراء ، وأن المبرد لو كان ممن يقرأ القرآن لقرأ : « ولكن البر » بفتح الباء ، وأغلب الظن عندي أنه يريد أن يقول : لو كنت من الذين سبقوا ، ونلت جانبا من خطهم ، حيث قرأت القرآن في زمان الاختراع والتأليف والانتحال لقرأت الآية هكذا ، وخلصت كتاب الله من لوم اللائمين ، وذوق المحققين ، الذين سيكتشفون أن فيه عدم انسجام ، وليؤكد هذا الهراء الفارغ قال : « من أجل ذلك كان عليه أن يتحمل سخط أهل السنة عليه قرونا طويلة بعد وفاته ، اذ كانوا يرون في القراءة المتلقاة بالقبول « ليس البر » بكسر الباء تحقيقا للاعجاز البلاغى في كلام الله » .

وما يسميه المستشرق انحرافا وعدم انسجام انما هو غواية الاتفاق والوثام وورود مثله كثير ، ومنه قوله - عز وجل - : « واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها » (٢١) أى : واسأل أهل القرية ، وأهل العير ، وانظر الى قوله

ويجوز أن تكون نعتها بالمصدر ، لكثرة منها ، ويجوز أن يكون أرادت : ذات اقبال وادبار ، فحذفت المضاف ، وأقامت المضاف اليه مقامه ، كما قال - عز وجل - : « **ولكن البر من آمن بالله** » (٣٥) وجائز أن يكون : لكن ذا البر من آمن بالله ، والمعنى يؤول الى شيء واحد » (٣٦) .

وأما نصه في المقتضب فهو قوله : « وتقول : ما أنت **رؤى** بليلتنا » . فإنما هي أقبال وادبار .  
( نوع مفعلا بربها ) :

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت  
فانما هي اقبال وادبار  
يوم ما باجود ميني حين فارقتني  
صخر ولادهر احلاء وامرار

والعجول من الابل التي فقدت ولدها ، والبلو هنا الولد ، سميت بذلك لعجلتها في جيتها وذهابها ، والشاعرة هنا تصور حالتها النفسية حين فقدت اخاها صخرا ، فترينها بانكلمات التي تشبه الالوان والحركات ، أنها مثل نائمة فقدت ولدها ، فهي تصرخ جينا معلنة ما في جوفها من ألم الفراق ، وتكتم الصراخ جينا ، ليستحيل داخلها ما يستقر بين الضلوع ، ويسكن القلب ، ويسرى في الدماء ، فترتع ما ترتع ، فاذا فاضت عليها الذكريات ، وهاجت عليها الأحداث نهضت وقامت فقرأها مقبلة مدبرة ، فهي ذات اقبال وادبار ، تجري وراء المجهول ، وتبحث عن المنقود الذي لا يعود ، دون جدى ، وهذه العجول برغم ما هي غيه ، ومع ما تعانیه لا تبلغ مبلغ الخنساء في حزنها على فراق اخيها ، وتلك طبيعة الأيام ، وهذه سنة الدهر ، وللادهر حلاوة ومرارة ، وغيه لقاء ووداع ، حياة وموت .

(٣٥) البقرة : ١٧٧ .  
(٣٦) الكامل مع رغبة الأمل للمرصفي ١٥٢/٣ ، ١٥٣ ، ط . النهضة الأولى سنة ١٩٢٨ م .



الاسيرا ، وما أنت الا ضربا ، وكذلك : زيد سيرا ، وزيد أبدا  
قياما ، وانما جاز الاضمار لأن المخاطب يعلم أن هذا لا يكون  
الا بالفعل ، وأن المصدر انما يدل على فعله ، فكأنك قلت :  
زيد يسير سيرا ، وما أنت الا تقوم قياما ، وان شئت قلت :  
زيد سيرا يا فتى ، فهذا يجوز على وجهين :

أحدهما : أن يكون زيد صاحب سير ، فأقمت المضاف اليه  
مقام المضاف لما يدل عليه ، كما قال الله - عز وجل - :  
« واسأل القرية التي كنا فيها » (٣٧) ، انما هو أهل القرية ،  
ثما قال الشاعر :

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت

فانما هي اقبال وادبار

أى ذات اقبال وادبار ، ويكون على أنه جعلها الاقبال  
والادبار ، لكثرة ذلك منها ، وكذلك قوله - عز وجل - :  
« ولكن البر من آمن بالله » الوجه : ولكن البر بر من آمن  
بأنه (٣٨) ، هذا ما قاله البرد في كتابيه ، وهو التحقيق ،  
الذى يثبت أن الرجل يقيس على التركيب القرآنى ما يجوز في  
اللسان العربى .

فأما ما نسب اليه فقد نقله المستشرق بين كشف الزمخشري ،

(٣٧) يوسف : ٨٢ .

(٣٨) المتضب ٢/٢٣٠ ، ٢٣١ بتحقيق شيخنا محمد عبد الخالق  
عضيمة ، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

ونص الزمخشري فيه : « ولكن البر من آمن بالله : على تأويل حذف المضاف ، أى بر من آمن ، أو بتأويل البر بمعنى دى البر ، أو كما قالت :

•• •• •• •• ••

فإنما هى اقبال وادبار

وعن المبرد : لو كنت ممن يقرأ القرآن لقرأت : ولكن ابر بفتح الباء « (٣٩) ، واتى لأعتقد أنها فرية الحقها به بعض الرواة ، فنقلها جار الله الزمخشري وتناقلها عنه مثل ذلك المستشرق ، وكل أولئك لم يحققوا ، بيد أنى أحمد الله تعالى حيث جاءت هذه العبارة حاملة معنى يبرىء المبرد من تهمة التجرد على كتاب الله الذى أحكمت آياته ، أو أن يصف نركيبا قرآنيا بعدم الانسجام ونحوه من تلكم السقطات التى ذكرها المستشرق ، فهو يقول : لو كنت ممن يقرأ القرآن ، وهو ليس من أصحاب القراءات ، فدل ذلك على أنه لا يجوز له أن يقرأ حسب الوجه الذى يرجح ، وفيها إشارة الى أن القراءات القرآنية لا تكون عن هوى .

ومن يقرأ الترجمة العلمية المركزة ، التى أعدها الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة - رحمه الله تعالى - يتبين له افتراء هذا المستشرق عليه ، فقد زعم أنه نال بسبب تلك العبارة سخط أهل السنة وأذاهم قرونا طويلة وذلك

لم يثبت ، ألا ترى الى قول الشيخ عزيمة : « ومسلك المبرد في الفتنة بين سيدنا على ، ومعاوية يشعر بأنه كان يؤثر الاعتدال والقصد ، فلم يضمن كتابه شيئا في ذم على أو معاوية ، وانما كان يمسك عن ذلك عندما يصل اليه » (٤٠) .

والى قوله : « واطالة المبرد في أخبار الخوارج لم يكن دبعثها الميل اليهم وانما كان الغرض منها تسجيل طرف من أدبهم القوي » (٤١) .

وانظر الى قول السيرافي ( ت ٣٦٨ هـ ) : « سمعت أبا بكر ابن مجاهد يقول : ما رأيت أحسن جوابا من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول المتقدم ، ولقد فانتى منه علم كثير ، لقضاء زمام ثعلب » (٤٢) .

وأخيرا قوله : « انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني الى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي » (٤٣) .

رجل هذه ترجمته ، وتلك شهادة العلماء له ، ومنطق التاريخ فيه كيف يصف تركيبا قرانيا بالانحراف ، وما انحرف انتركيب ولا اختل شرف المبرد ، وانما انحرف عقل جولدزيهر فراه منحرفا .

(٤٠) المقتضب ١/٤١ .

(٤١) المقتضب ١/٤٠ .

(٤٢) أخبار النحويين البصريين ص ٧٧ ، ط . مصطفى الحلبي .

(٤٣) أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ .

(٣)

### الفصل بين المصـدر وفاعله المضاف إليه بالمتعـول

\* \* \*

ويعلم الناس أن المضاف والمضاف إليه في حكم الكلمة الواحدة ، ولذا تحفظ أكثر النحاة على مسألة الفصل بين المتضايقين ، إذ الأصل عدمه ، لكن مادام أمر اللغة راجعاً إلى السماع في المقام الأول ، وورد عن العرب الفصل بين المضاف والمضاف إليه فلا يمنع ذلك من قبوله ، والنظر في وجاهته ، وعلّة وجوده هكذا بالفصل ، ثم إن النحاة قد بينوا أن هناك مواضع للفصل في السعة ، ومنها أن يكون المضاف مصدراً ، والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله وإما ظرفه ، والأول كما في قراءة ابن عامر (٤٤) : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » (٤٥) يرفع « قتل » على أنه نائب فاعل لـ « زين » بالبناء للمجهول ، ونصب « أولادهم » مفعولاً به للمصدر المضاف « قتل » وفاعله « شركائهم » المجرور بالاضافة إليه ، والثاني كما في قولهم : « ترك يوماً نفسك وهوها سعى

(٤٤) هو عبد الله بن عامر بن يزيد ، أبو عمران الشامي ، أحد اعلام القراءة البارزين ، وهو أحد السبعة ، وقد ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك ، ولد - رحمه الله - في البلقاء ، وانتقل إلى دمشق ، وتوفي بها سنة ١١٨ هـ ، وانظر الاعتدال ٥١/٢ والأعلام ٩٥/٤ .

(٤٥) الأنعام : ١٣٧ .

لها في رداها» (٤٦) وقد تجرأ بعض الناس على قراءة ابن عامر ، ظناً منهم أنه لحن ، وغره أن رأى « شركائهم » في بعض المصاحف بالياء ، وكان عليه أن يصحح ذلك ، وهذا وهم منهم كبير ، لأن فيه ما يفيد أن القراءة يتسع فيها المجال لأعمال اللغة وقوانينها ، أو الرأي والهوى وهذا باطل ، خفي متواترة عنه - عليه السلام - كما قرأها ، وكما قرأها عليه جبريل - عليه السلام - وتعدد وجوه القراءات القرآنية من باب التيسير في الدين وتسهيل القراءة ، ومن باب التوسع في اللغة ، وفتح المجال للقياس والتعبير وفق تشريع لغوى سليم .

وقد تعرض المستشرق لقراءة ابن عامر ، ووصفها بأنها تشتمت في التركيب ، ولما كان جار الله الزمخشري من الذين خاضوا في تلك القراءة الصحيحة الثابتة عن رسول الله - عليه السلام - ووقف عليها جولدزيهر ، انتصر للزمخشري ، وحاول أن يثبت لقرارئه أن من علماء المسلمين من اعترض على تلك القراءة ، وأخذ يصف الزمخشري بأنه صاحب ذوق لغوى سليم ، وأنه أدرك بهذا الذوق أن مثل هذا الفصل لو كان في الشعر - وهو مصل الضرورات - لكان قبيحاً فما باله في النظم المعجز !

ونص جولدزيهر : « ولم يسلم الزمخشري الدقيق التفكير ( المتوفى ٥٣٨ هـ - ١٠٤٣ م ) من التخطفة اللادعة من ذلك الجانب نفسه ، بسبب مثل هذه الافتراضات اللغوية ، ففي الآية

(١٣٧) من سورة الأنعام : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » وهى آية وردت فى تركيبها الجملى قراءات كثيرة ، منها أيضا قراءة لابن عامر : « زين ..... قتل أولادهم شركائهم » على الفصل بين المصدر وفاعله المضاف اليه بالمفعول ، ولكن هذا التثنية فى التركيب لم يوافق الذوق النحوى الدقيق عند الزمخشري ، الذى التزمنا الامام بنشاطه فى نطاق تفسير القرآن فى فصل متأخر من هذا الكتاب ، بذلك حيث يقول : « والفصل بينهما بغير الظرف فشىء لو كان فى مكان الضرورات ، وهو الشعر لكان سمجا مردودا ، فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته » (٤٧) .

وإذا وجهنا اللوم الى الزمخشري فيما أثبتته ، ونقله عنه ذلك المستشرق فقد كفاه ما لقيه من علماء اللغة المحققين ، ولو أن مستشرقنا على انصاف فى بحثه لنقل رد العلماء ما قاله الزمخشري وغيره ، وناقش قوله وأقوالهم ، وانتهى الى ما يمليه عليه فكره السليم ، ونظره الثاقب فى قضايا العلم والعلماء خص الزمخشري فى الكشاف : « وأما قراءة ابن عامر ، قتل أولادهم شركائهم يرفع اقتتل ، ونصب الأولاد ، وجر الشركاء على اضافة القتل الى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف فشىء لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا كما سمح :

### زج القلوص أبي مزاده (٤٨)

فكيف به في الكلام المنشور؟ فكيف به في القرآن المعجز  
بحسن نظمه، وجزالته، والذي حملته على ذلك أن رأى في بعض  
المصاحف « شركائهم » مكتوباً بالباء « (٤٩) » .

ولم يغفل ابن المنير ما ذكره الزمخشري، فتعرض له  
في حاشيته قائلاً: « لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن  
عمياء، وتاه في تيهاء (٥٠) ، وأنا أبرأ إلى الله، وأبرىء  
حالة كتابه، وحفظه كلامه مما رماه به، فانه تـخـيـل  
أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ  
به اجتهاداً، لا نقلاً وسماعاً، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته  
هذه، وأخذ يبين أن وجه غلظه رؤيته الياء ثابتة في ( شركائهم ) ،  
فاستدل بذلك على أنه مجرور وتعين عنده نصب « أولادهم »  
بالقياس، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معاً، فقرأه منصوباً،  
قال المصنف: وكانت له مندوحة عن نصبه إلى جرّه بالاضافة،  
وأبدال الشركاء منه، وكان ذلك أولى مما ارتكبه، يعني ابن

(٤٨) عجز بيت من الكامل، وصدره:

فـزججـتـهـيـا بـمـزجـة . . .

والمزجة: رمح قصير، وأبو مزاده كنية رجل، والقلوص:  
النشابة من النوق. وانظر الكتاب ١٧٦/١ (تعليقات) والانصاف  
في مسائل الخلاف ٢/٤٢٧، ونرائد القلائد للعيني ص ٢٤٥ .  
(٤٩) الكشاف ٢/٥٤ .

(٥٠) التيهاء: الأرض التي لا يبتدى فيها، والمضلة الواسعة التي  
لا أعلام ولا جبال. وانظر لسان العرب (ت ي ه) .

عامر من الفصل بين المضاف والمضاف اليه ، الذي يسمح في الشعر فضلا عن النثر ، فضلا عن المعجز ، فهذا كله كما ترى ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيا منه ، وكان الصواب خلافه ، والفصيح سواء ، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب الأولاد ، والفصل بين المضاف والمضاف اليه بها يعلم ضرورة أن النبي - ﷺ - قرأها على جبريل ، كما أنزلها عليه كذلك ، ثم تلاها النبي - ﷺ - على عدد التواتر من الأئمة ، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرأون بها خلفا عن سلف الى أن انتهت الى ابن عامر ، فقرأها أيضا كما سمعها ، فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلا عن أفصح من نطق بالضاد - ﺯﻩﺩ - فاذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر ، فإن المنكر عليه انما أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعاً وضرورة ، ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأن ، أعنى علم القراءة ، وعلم الأصول ولا يعد من ذوى انفين المذكورين لخيف عليه الخروج من ربقة الدين ، وأنه على هذا العذر لفي عهدة خطرة ، وزلة منكرة تريد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواترا ، فإن هذا القائل لم يثبتها بغير النقل ، وغايته أنه ادعى أن نقلهما لا يشترط فيه التواتر ، وأما الزمخشري فظن أنها ثبت بالرأى غير موقوفة على النقل ، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين ، وما حمله على هذا الخيال الا التعالي في اعتقاد اضطراد الأقيسة النصوية ، فظنهما قطعية ، حتى يرد



ما خالفها ، ثم اذا تنزل معه على اطراد القياس الذى ادعاه مضطردا ، فقراءة ابن عامر هذه لا تخالقه ، وذلك أن الفصل بين المضاف والمضاف اليه ، وان كان عسرا الا أن المصدر اذا أضيف الى معموله فهو مقدر بالفعل ، وبهذا التقدير حل ، وهو وان لم تكن اضافته غير محضة الا أنه شبه بما اضافته ليست محضة لذلك ، فالحاصل أن اتصاله بالمضاف اليه ليس كاتصال غيره ، وقد جاء الفصل بين المضاف غير المصدر ، وبين المضاف اليه بالظرف ، فلا أقل من أن يتميز المصدر على غيره ، لما بيناه من انفكاكه فى التقدير ، وعدم توغله فى الاتصال بأن يفصل بينه وبين المضاف اليه بما ليس أجنبيا عنه ، وكأنه بالتقدير فكه بالفعل ، ثم قدم المفعول على الفاعل ، وأضافه الى الفاعل ، وبقي المفعول مكانه حين انفك ، ويسهل ذلك أيضا تغاير حال المصدر ، اذ تارة يضاف الى الفاعل ، وتارة يضاف الى المفعول ، وقد التزم بعضهم اختصاص الجواز بالفصل بالمفعول بينه وبين الفاعل ، لوقوعه فى غير مرتبته ، اذ ينوى به التأخير ، فكأنه لم يفصل ، كما جاز تقدم المضمرة على الظاهر اذا حل فى غير رتبته ، لأن النية به التأخير ، وأنشد أبو عبيدة :

.. .. ..

فداسهم دوس الحصيد الدائس (٥١)

(٥١) من الرجز ، لمعرو بن كلثوم ، وصدره :  
وحلق الماذى والقوائس

.. .. ..

وأنشد أيضا :

يفركن حب السنبل الكناج

بالقاع فرك القطن المصالح (٥٢)

فصل - كما ترى - بين المصدر ، وبين الفاعل والمفعول ،  
ومما يقوى عدم توغله في الاضافة جواز العطف على موضع  
مخفوضة رفعا ونصبا ، فهذه كلها نكت مؤيدة بقواعد ، منظرية  
بشواهد من أقيسة العربية ، يجمع شمل القوانين النحوية لهذه

والمأذى : البيضاء من الدرود ، والقوانس : جمع « قونس »  
وهو أعلى البيضة من الحديد والشاهد فيه (دوس الحصيد الدائس) ،  
حيث فصل بالحصيد وهو مفعول به بين المضاف « دوس » والمضاف  
اليه « الدانس » ، والدوس نصب على المصدر

(٥٢) الضمير في « يفركن » للجراد ، والكناج بضم الكاف  
الممتلىء ، صفة السنبل ، والقاع المستوى من الأرض ، يقول العيشي  
في فرائد القلائد ص ٢٤٣ : « والشاهد في ( فرك القطن المصالح )  
حيث فصل بين المضاف ، وهو فرك ، والمضاف اليه ، وهو  
( المصالح ) بقوله : القطن وهو جمة مصحح بكسر الميم ، وهو  
الآلة التي يحلج بها القطن » وقد مزج الشيخ على المنصوري  
بين هذا الشاهد والقاعدة بقوله :

والفصل ممنوع لجل البصرى

بين المضافين بغير الشمر

يفركن حب السنبل الكناج

بالقاع فرك القطن المصالح

الفرائد الوفية بنحو ما لم تحوه الألفية ، مخطوط رقم  
١٢٨ ، نحو مكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج ، ( ٦٤ أ ) وورقة ( ٦٤ ب )  
وقد شرعنا نحققه والله المستعان .

القراءة ، وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية ، بل  
تصحيح قواعد العربية بالقراءة ، وهذا القدر كاف أن شاء  
الله في الجمع بينهما والله الموفق «(٥٣)» .

فمثل هذا الذي ذكره ابن المنير كاف للرد على جار الله  
الزمخشري ، وهن جرى على منواله ، والقضية كما قلت انما هي  
قضية علمية ، ومجال العلم فسيح ، يتسع لمناقشة الآراء ،  
وتحليل الأقوال ، واختيار الأرجح وبيان الراجح ، والتعليق  
سوى المرجوح ، وكون أحد الأئمة قد أخطأ ، فتوهم ما رآه  
صوابا ، وما رآه غيره خطأ لا يقدر في كتاب الله - عز  
وجل - ولا يغض من ابن عمار ، الذي قال عنه ابن مالك :

وحجتي قراءة ابن عامر

فكم لها من معاضد وناصر

وهو القائل في خلاصته :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب

مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

فصل يمين اوظراراً وجدا

بأجنبي أو بنعت أو نبدا

وهذه إشارة الى جواز الفصل في السعة ، يقول أبو الحسن:  
« وتقدير البيت ( الأول ) أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال

لونه مفعولا أو ظرفا ، والإشارة بذلك الى أن من الفصل بين المتضايقين ما هو جائز في السعة خلافا للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا « (٥٤) •

وليس وجود الخلاف بين العلماء مدخلا الى الذريعة ، وبث روح الفتنة ، وأى عالم في الوجود يتسم بشيء من الانصاف يعلم أن خلاف العلماء ميدان النزهة العقلية ، واتساع الأفكار الذهنية ، وتدريب على الرياضة التحصيلية التأملية ، وليسنا — كما يقول المنصفون — خاضعين لأى مذهب من المذاهب ، حتى نخرج كتاب الله عليه ، ونخضعه لأحكامه كما فعل بعض البصريين من المتقدمين ، يقول الشيخ عزيمة : « ثم تطاير شررها ( تلك الحملة على القراء ) الى بعض نصابة الكوفة ، فأسهم فيها ، فالقراء ينسب الوهم الى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبعة ، كما كان للكسائي مشاركة في هذه الحملة » (٥٥) •

وقد رأيت أن التعصب للمذهب هو الدافع ، الذى دفع انحصار الأوائل الى هذه الحملة العنيفة التى يخشى منها الاثم والبعث ، وخير عبارة وقفت عليها تلوم مثل هؤلاء قول الشهاب الخفاجى : « والعجب من أثبت تلك القواعد برواية واحد عن جاهلى من العرب ، فاذا جاء الى النظم توقف فى الاثبات به » (٥٦) •

(٥٤) شرح الأشموني ٢/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ (١٩١٠) حيايا عمدة قريش

(٥٥) المقتضب ١/ ١١٩ •

(٥٦) عناية القاضى وكناية الراضى على تفسير البيضاوى ٤/ ١٢٨ •

فهل نعول على مثل هذا ؟ أم أننا مبصرون ، منتهون  
عن اتباع الهوى ؟!

وبقى أن أبين الهدف الذي رُمى إليه المستشرق بقوله :  
إن في هذه الآية تشبثا في التركيب ، وعضه بالنواجذ على قول  
النمخشري : فهذا شيء لو كان في محل الضرورات وهو الشعر  
لكان سمجا مردودا فضلا عن النثر ، فضلا عن النظم  
المعجز ، فإنه يريد أن يقول : إن هذه الآية ليست من  
كتاب الله ، إذ إنها في الدرجة الثالثة بعد تكرار قوله « فضلا »  
فنحن أمام روافد ثلاثة :

١ - النظم المعجز ( كتاب الله عز وجل ) .

٢ - النثر الفصيح ، لغة الفكر ، غير المقيد بوزن وقافية .

٣ - الشعر ، ذلك الكلام المتوازن المقفى ، محل الضرورات .

لما فيه من قيود الالتزام .

وأحكام العربية وقواعدها تتصل بتلك الروافد الثلاثة اتصالا

يحكم به العلماء على قبولها ، واستحسانها ، ورفضها ، فما

يقبل في النظم المعجز ، يحسن في النثر ويعلو في الشعر ،

إذ إن القرآن الكريم كما صرح بذلك المستشرق نفسه في قمة

المصادر التي يستقى منها المسلمون أساسيات دينهم ، وقواعد

لغتهم ، وربما يقبل النثر حكما لم يأت مثله في كتاب الله

عز وجل - وعندئذ يحكم على قبوله أو رده نظائر من كلام

العرب ، متى كثرت ، وتواترت ، وصح النقل ، وصح من نقل

وبالمقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء « (٥٨) • يقول جولديهر :  
« فالقرآن يقدم المقياس المصحح للاستعمال العربى الصحيح  
لا العكس ، وهذا مبدأ أخذ به الزمخشري نفسه بالنسبة  
الى القراءات المشهورة ، ودافع عنه بشدة » (٥٩) •

• وأغلب الظن عندى أن هذا الرجل لم يفهم عبارة  
الزمخشري ، وأنه هنا فى هذا الموضوع لم يقف من عبارة جار الله  
فهما سوى قوله : « من وقوعه لحننا فى خط المصحف ، وفهم  
منها أن الزمخشري يرى أن « المقيمين » لحن فى خط المصحف ،  
بينما صرح الزمخشري - كما هو واضح من نصه الذى ذكرته  
آنفا - أن السابقين ما كانوا ليتركوا فى كتاب الله عز وجل  
ثلمة ، أو خرقا لمن جاء بعدهم ، وتلك مصيبة يكون الزمخشري  
قد وقع فى المحذور بسببها وتابعه المستشرق تحقيقا لهذبة ،  
ووصولا الى غايته ، وأما ما ذكره الزمخشري من ظن بعض الناس  
أن ذلك لحن وقع فى المصحف ، فها هو ذا ابن كثير يقرر  
أنها هكذا « المقيمين » فى جميع المصاحف ، وأشار الى أن  
ابن جرير ذكر أنها فى مصحف ابن مسعود « والمقيمون » ،  
لكن الصحيح قراءة الجميع بالنصب ، قال - رحمه الله - :  
« والمقيمين الصلاة » هكذا هو فى جميع مصاحف الأئمة وكذا  
هو فى مصحف أبى بن كعب ، وذكر ابن جرير أنها فى مصحف  
ابن مسعود والمقيمون الصلاة ، قال : والصحيح قراءة الجميع ،  
ثم رد على من زعم أن ذلك من غلط الكتاب ، ثم ذكر اختلاف

الناس ، فقال بعضهم : هو منصوب على المدح كما جاء في قوله : « والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحن البأس » وهذا سائغ في كلام العرب ، كما قال الشاعر :

لا يبعدن قومي الذين همـو

أسد العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك

والطيبون معاقد الأزر (٦٠)

وقال آخرون : هو مخفوض عطفا على قوله « بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك » يعني : وبالمقيمين الصلاة ، والملائكة ، وهذا اختيار ابن جرير ، يعني يؤمنون بما أنزل اليك ، وما أنزل من قبلك ، وبالملائكة « (٦١) » .

(٦٠) لا يبعدن : لا يهلكن ، والعداة جمع عاد كقاض وقضاه ، والآفة : العلة والمرض ، والجزر : جمع جزور ، وهي الناقة تجزر ، والمعترك : موضع ازدحام القوم في الحرب ، والأزر جمع إزار ، وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن ، والمعاقد جمع عقد ، حيث يعقد الأزر ويثنى ، وطيب المعاقد كناية عن عفتهم ، وأنهم لا يطونها لفاحشة . وقد روى سيويه البيت الثاني في أحد نضبه :

النازلون بكل معترك

والطيبون معاقد الأزر

بالرفع ، وانظر الكتاب ٢٠٢/١ ، والخزانة ٢٠١/٢ ، والأمالى الشجرية ٣٤٤/١ ، وهمع الهوامع ١١٩/٢ .

(٦١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٥٨٤/١ ، ٥٨٥ ، ط .

مكتبة جمهورية مصر والنهضة الإسلامية سنة ١٩٨٠ .

سبيل الفخر والتعظيم ، وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر ، وإنما المراد المدح والذم « (٦٥) فهذا عينه الذي يريده التزمخشري ، وإن لم يوصل فيه قولاً ، ولم يوصىء إليه بإشارة ، فمما كان منه إلا أنه اتهم سيئويه بأنه لم يدرك أسرار الباب ، ولم يسير غوره ، وإنما اكتفى بذكر أمثلة وشواهد .

(٥)

### اجتماع البناء للفاعل والبناء للمفعول

ويصرح المستشرق بأن في كتاب الله - عز وجل - تعارضاً ، وذلك لورود قراءتين لآية من كتاب الله ، أحدهما بالبناء للفاعل والثانية بالبناء للمفعول ، وظن بفكره القاصر أن ذلك يحدث تأويلين متعارضين إلى أبعد مدى ، أما النص القرآني فقوله تبارك وتعالى : « غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيفغلبون » (٦٦) وأما القراءتان فهما « غلبت الروم » بالبناء للفاعل ، والبناء للمفعول ، وكذا « سيفغلبون » بالبناء للمفعول والبناء للفاعل ، يقول جولدزيهر : « وقد يحدث أن يستبعد المعنى المفهوم من النص المشهور تماماً ، ويوضع مكانه

(٦٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٢ .

(٦٦) الروم : ٢ ، ٣ . - المعجم لبي ٢٩٢٢ - ١٣٢١



ما هو نقيضه ، ويقدم مطلع سورة الروم ذكرا لاحدى العلاقات التاريخية المعاصرة ، التى يندر ورودها فى القرآن « غلبت الروم فى أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون » فعلى التفسير المشهور تتضمن الآية انعكاس الأثر الذى تركه فى نفس محمد انتصار الفرس على الروم سنة ٦١٦ م ، وقد وصل خبره الى أهل مكة ، وقد رحب المشركون بهزيمة النصارى ، اذ كانوا يميلون الى الفرس ، أما محمد فقد ساء تأثره من هزيمة النصارى ، اذ كانوا على كل حال أقرب الى عاطفته ، ولكنه فى نفس الوقت عبر عن ثقته بأن الدائرة ستدور قريبا على الفرس ، وسيستدير خط العرب وجهة أخرى ، وفى هذا يرى المسلمون دليلا على نبوة محمد ، لأنه تنبأ بانتصار « هرقل » على الفرس سنة ٦٢٥ م ، وأخبر به على وجه التأكيد ، ولكن الجملة التالية لم تذكر لنا حقا مثل هذا التجدد لحدث تاريخى خاص سيتحقق وقوعه يوما ما ، وانما يريد محمد أن يعبر بوجه عام عن أهله فى تقلب الحظ ، فالروم الآن مغلوبون ، ولن يمضى وقت طويل حتى يصيروا غالبين ، هذه هى سنة التاريخ المتقلبة الأطوار ، بيد أن الجميع لم يتفقوا على قراءة النص كما سبق ، بل قرئ أيضا « غلبت الروم » بالبناء للفاعل « فى أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون » بالبناء للمفعول « فى بضع سنين » ، ونرى أن فى انقراء المشهورة والقراءة المخالفة لها تأويلين متغايرين تغايرا بعيدا ، فالمنتصرون فى القراءة المشهورة هم المنهزمون فى القراءة المخالفة ، والفعل المبني للفاعل فى الأولى مبني للمفعول فى الثانية ،

واذن فهما قراءتان وتأويلان لجملة واحدة من كلام الله متعارضان  
ألى أبعد مدى» (٦٧) •

والحق أنه لا تعارض بين القراءتين ، وهذا المستشرق الذي  
قدم التاريخ محققا لم يفهم من التاريخ شيئا ، فالروم  
قد غلبت بالفعل وغلبت ، حيث غلبت على ريف الشام ، وغلبت  
من المسلمين في جهاد الروم ، فهي غالبية مغلوبة من هذا الجانب ،  
وأما كونها مغلوبة غالبية فبالنسبة الى الفرس ، حيث غلبت الفرس  
الروم ، ثم غلبتها الروم ، فهي غالبية مغلوبة من هذا الجانب ،  
وقد صرح جاز الله الزمخشري بذلك (٦٨) ، لكن لما كان تصريحه  
لا يوافق هوى المستشرق لم يذكر الزمخشري بشيء مع أنه كما  
مد علمنا من مصادره الأصلية ، ومن هنا يعلم أن الزمخشري  
دو ذوق لغوى عال اذا خالف وعارض ، وركب متن الشك ،  
والظن ، وسلك سبيل اللجاجة فهو حبيب جولديزير ، ومفكره  
العلاق ، الذي لا يشق له غبار ، فاذا أنصف الزمخشري ،  
وحقق تاريخا ، وأثبت علما فهو نكرة في كتاب جولديزير ،  
لا يستحق التعريف ، بل انه من وادي المجهول في نظر المستشرق  
ونو أنه كان أمينا ، لذكر كلام الزمخشري في هذا الموضع ،  
كما ذكره في قوله في قراءة ابن عامر : « فهذا شيء لو كان  
في محل الضرورات وهو الشعر لكان سهجا مردودا ، فكيف به  
في النظم المعجز » وقد فصلنا القول في ذلك ، وما أردنا أن

(٦٧) مذاهب التفسير الإسلامي ص ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ •

(٦٨) وانظر الكشاف ٣/ ٢١٣ ، ٢١٤ •

نؤكد هنا أن الرجل يلتقط من الكلام ما يوافق هواه ، ويركز على صاحبه ، ويعول عليه ، ويزرع بذور الشك في نفوس قارئيه من خلال اثباته لكلام أحد العلماء المسلمين الذين ربما كان مقصده عدلا ، لكن المستشرق شتم منه رائحة المخالفة فجعل من الصغيرة كبيرة ، ومن الشك يقينا ، ومن الظن قطعاً بأن هذا الرأي يمثل تردد الجهابذة في قبول النص القرآني •

ومن العجيب أن تعليق الأستاذ المترجم جاء سطحياً ، حيث ذكر أن القراءة التي هي بالبناء للفاعل لم يعتمد بها ، وهو عكس التحقيق ، إذ إن هذه القراءة لنصر بن علي ، وهو ثقة (٦٩) ، وقد بينا في هذا البحث أن القراءة الشاذة لا تقبل إلا عن ثقة ، ولا مانع من تخالف معنى القراءتين ما لم يتناقضا وكون شريك غالباً ومغلوباً في زمانين لا تتناقض فيه ولا تعارض كما يدعى المستشرق •

(٦)

### المسلمون وتغيير النصوص ( لام الأمر )

ويرى جولدزبير أن تعدد الروايات للنص الواحد كان هو أنبأعت وراء خوف المسلمين على عقيدتهم وخوفهم من ناقدتهم ، ومن ثم غير المسلمون في النصوص ، وبرزنا المستشرق خلاصه

شكره ونهاية بحثه في صورة الأحمق الجاهل ، ألا ترى أن الذى يفهم أن لام الأمر لا تفيد معنى آخر غير الأمر لا يعرف من القشور إلا اسمها ، فضلا عن معناها الذى لا يضيف جديدا ، ولا يأتى بفائدة ، يقول جولدزيهر : « وأود فى هذا السياق أن أشير إلى أن مثل هذه الاحتياطات الدينية قد دعت أيضا فى بعض الأحيان إلى اجراء تصويبات فى الحديث ، وإن كانت نصوصه من أول الأمر أكثر اضطرابا من نص القرآن ، وسنختار - عن قصد - مثلا يبدو تافها لفتبين إلى أى مدى من الدقة تذهب الشكوك العقدية عند علماء الدين ، روى أن النبى كان اذا جاءه مسائل قال لمن حضر من أصحابه : « اشفعوا فلتؤجروا ، وليقض الله على لسان نبيه ما يشاء » (٧٠) أى أن ما سأجيب به السائل بعد شفاعتكم ليس من عندى ، ولكنه يوافق ما قضى به الله ، فلفظ « وليقض الله » يبدو أنه غير لائق فى حق الله عند أهل السنة لا المعتزلة ، لأنه يقتضى الوجوب ، ولا يجب على الله شئ ، وقد جاءت رواية أخرى ، أزلت هذا الاشكال ، اذ غيرت فعل الوجوب إلى الوقوع « يقضى الله » وبهذا أبعد عن البال ايجاب شئ على الله سبحانه » (٧١) .

(٧٠) رواه البخارى وغيره ، عن أبى موسى - رضى الله عنه - وفى سنن البيهقى : عن أبى موسى قال : كان رسول الله - ﷺ - إذا جاءه السائل قال : اشفعوا فلتؤجروا ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء « وفى السراج المنير شرح الجامع الصغير ، عن جابر ابن عبد الله : « اشفعوا تؤجروا » وفيه عن معاوية : « اشفعوا تؤجروا ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء » ٢٠٧/٢ ، ط. الأزهرية الأولى .

ومن الأمور التي يعرفها أقل طالب علم أن لام الأمر لا تتطلب  
الوجوب في كل حال ، فقد يخرج الأمر عن حقيقته ، وقد  
ذكر النحاة ذلك أيضا ، فأين المستشرق من النحو اذن ؟

فاللام تفيد الأمر في نحو قوله - عز من قائل :  
« لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما  
آتاه الله » (٧٢) .

وتفيد الدعاء في نحو قوله سبحانه : « ونادوا يا مالك ليقض  
علينا ربك قال انكم ماكثون » (٧٣) ، كما تفيد الالتماس اذا  
ما كان الأمر من المساوي كأن يقول لمساويه : لتقم ، اذا لم  
يرد الاستعلاء عليه .

وقد يراد بها وبمدخولها الخبر ، قال ابن هشام .  
ولا فرق في اقتضاء اللام الطلية للجزم بين كون الطالب  
أمرا ، أو دعاء ، أو التماسا ، وكذا لو أخرجت عن الطالب إلى  
غيره كالتى يراد بها ، وبمصحوبها الخبر ، نحو « من كان في  
الضلالة فليمد له الرحمن مدا » (٧٤) ، وقوله تعالى : « اتبعوا  
سبيلنا ولنحمل خطاياكم » (٧٥) أى فيمد ، وتحمل ، أو التهديد ،  
نحو « ومن شاء فليكن » (٧٦) .

(٧٢) الطلاق : ٧ .

(٧٣) الزخرف : ٧٧ .

(٧٤) مريم : ٧٥ .

(٧٥) العنكبوت : ١٢ .

(٧٦) الكهف : ٢٩ ، وانظر معنى اللبيب ص ٢٣٣ بتصرف .

وعلى هذا يتبين لنا أن السلام في قوله - ﷺ - « وليقض الله » من هذا القبيل الذي ذكره ابن هشام من نحو قوله - عز وجل - : « وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم » أى التى يراد بها وبمدخولها الخبر ، والمعنى : ويقضى الله على لسان نبيه ما يشاء ، فهذا هو المعنى الذى تقبله قواعد العربية ، وترضاه أصول الفهم للسان العربى ، أما كون لام الأمر لا تفيد معنى آخر غير الأمر فتلك نظرة بدائية متخلفة ، بينها وبين الحقيقة أمد بعيد ، تراه فيه جولد ، فلم يصل الى شىء ، فقط نراه قد زج النصوص زجا غير رقيق ، ورسم لقرارته صورة المسلمين بأنهم هكذا قرروا قواعدهم ، فلما جاءهم نص من أحاديث نبيهم ورأوه يخالف ما قرروه غيروا فى الروايات ، لكى يتفق قوله - ﷺ - « ويقضى الله على لسان نبيه ما يشاء » وما وقر فى قلوب أهل السنة من أن الله - تعالى - لا يجب عليه شىء ، فماذا يقول « جولد » فى النصوص القرآنية التى وردت وفيها الأمر صريحا بصنيعته ، دون السلام الداخلة على المضارع لافادة الأمر ، والتى علم الله - عز وجل - عباده أن يدعوها بها من نحو قوله - سبحانه وتعالى - : « رينا اننا سمعنا مناديا ينادى للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنوا رينا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار رينا وآتانا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد » (٧٧) فهل « اغفر ، وكفر ، وتوف » وآت « أوامر على سبيل المعنى الأصلى للأمر ، والمراد بها الوجوب ،

فيجب على الله - عز وجل - أن يستجيب ، ولو أن جولدزيهر  
قرأ بعدها قوله - تبارك اسمه - : « فاستجاب لهم ربهم  
أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض » (٧٨) ،  
لتوهم أن قوله - تعالى - : « فاستجاب » يؤكد ذلك ، ففى  
آية أمر ، وفى آية أخرى بعدها مباشرة استجابة ، فأى دليل  
بعد هذا النص يقنع القارئ الأعجمى من أهل الغرب ،  
الجاهل من أهل الشرق بأن الأمر أمر ، على حقيقته وهذا  
هو الدليل الدافع - دمت أفكار الملحددين - فما هكذا تفهم  
النصوص العربية لاسيما نصوص القرآن الكريم المحكم ، وخير  
ما ننصح به اخواننا وقراء هذا النص من غير المتخصصين أننا  
نقرر القواعد أولاً ، ونفهمها على وجهها الصحيح ، ونطبق عليها  
النصوص ، ومن رحمة الله - عز وجل - بنا ، وبأفكارنا أنه  
هدانا سبيل الرشاد فى كتابه الكريم ، فنحن اذا قلنا ان الأمر  
فى قوله تعالى : « اغفر ، وكفر ، وتوف ، وآت » الغرض  
منه الدعاء وليس الغرض منه الوجوب ، اذ لا يجب عليه -  
جل وعلا - شئ ، وانما دعاه المؤمنون ، الذين استجابوا لدعوة  
رسوله - ﷺ - ومن رحمة الله وفضله أنه استجاب لهم -  
فقد أشار القرآن الكريم الى تلك القاعدة اشارته الندية الطيبة ،  
حين قال : « وقال ربكم ادعونى أستجب لكم » (٧٩) ، فهذا  
يفسر الأمر فى آية آل عمران وفى غيرها من آيات القرآن ، ويفسر  
الاستجابة ، فقوله على لسان المؤمنين : « اغفر لنا ذنوبنا وكفر

(٧٨) آل عمران : ١٩٥ .

(٧٩) غافر : ٦٠ .

عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار ٠٠٠» الى آخره من باب قوله تعالى « ادعوني » فالأمر غرضه الدعاء ، وقوله : « فاستجاب لهم ربهم » من باب « أستجب لكم » أى من وعده الحق الذى وعدهم به ، حيث وعدهم مغفرة منه وفضلاً .

(٧)

### ذكاء النحاة في حل المشكلات

\* \* \*

ويرى المستشرق أن النحاة أذكياء ، قد حسوا زناد فكرهم ، ليطوعوا النص القرآنى ويوهموا الناس بأن نصوص القرآن نصوص سليمة صحيحة ، والعجيب أن الأستاذ المترجم يعلق في هامش ص ٤٦ قائلًا : « كما جاء في الآية ٦٣ من سورة طه : « ان هذان لساحران » مع أنه لم يضبط آية طه ، فلا بدرى القارىء ان كانت « ان » المخففة أو « ان » المثددة ، موضع الشاهد الذى استشهد به المترجم على صحة ما قال المستشرق ، وكلا الرجلين بعيد عن الصواب ، فما يراه المستشرق باطل ، كان على الأستاذ المترجم أن يتنبه له ، لا أن يوافقهم ، ويؤيده ، قائلًا : كما جاء في الآية ( ٦٣ ) من سورة طه ، فهل معنى ذلك أن ما جاء في هذه الآية دليل على أن النحاة قد بذلوا جهدا في تطويع النص لقواعد العربية ، وهم موقنون بأن فيه مخالفة لتلك القواعد ، وهل يقول مسلم بذلك !؟



ثم ماذا في الآية (٦٣) من دليل على ذلك ، ان القراءة قد وردت على ما جرى عليه اللسان العربي من رفع المثني بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، حيث قرأ أبو عمرو من السبعة « ان هذين لساحران » قال الامام أبو زرعة : « ان هذين لساحران بالياء ، لأن تثنية المنصوب والمجرور بالياء في لغة فصحاء العرب ، وأبو عمرو مستغن عن اقامة دليل على صحتها ، كما أن القارئ في قول الله - جل وعز - : « قال رجلان من الذين يخافون » (٨٠) مستغن عن الاحتجاج على نازعه ان نازعه في صحة قراءته » (٨١) .

ويريد الامام أبو زرعة - رحمه الله - أن يقول : ان قراءة أبي عمرو جاءت على المعهود في اعراب المثني ، فلا تحتاج الى دليل من كلام العرب ، أو وجه من وجوه الاستحسان والتعليل والتوجيه ، مثلها لا يحتاج من يقرأ من المائدة قوله تعالى : « قال رجلان من الذين يخافون » الى احتجاج يحتج به على نازعه ان نازعه أحد ، فقال - لا قدر الله - : الوجه أن تكون قال رجلين ، لأن « رجلين » فاعل ، والفاعل مرفوع بالياء ، أو خرق الاجماع والدنيا جميعا ، فقال : فاعل منصوب أو مجرور مؤكدا ومقرر لا جانحا الى شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، ومع ذلك فأنت ترى أنه لا المستشرق ولا مترجمه أشكركم أحدهما

(٨٠) المائدة : ٢٣ .

(٨١) حجة القراءات ص ٥٤ بتحقيق سعيد الأنصاري ، ط . مؤسسة الرسالة سنة ١٩٨٢ م .

رأى فيه جملة : يعتقدون ، جمعة ، يجمعون ، رأوا ، لا يطيعون  
جمعة بالضم لا بالكسرة ، واليد (٨) فذكرها بالضم في قوله تعالى

### المفارقات النحوية

\* \* \*

ويبين جولدزبير أن في القرآن الكريم مفارقات نحوية ، قد  
اجتهد فيها الذكاء وحدة الذهن من جانب النحاة ، لتسوية  
صحة المواضع التي حدثت فيها تلك المفارقات ، فيقول : « وفي  
المواضع التي تبدو فيها مفارقات نحوية اجتراً بعضهم على  
دعوى أن ما بقى من ذلك في نص الكتاب المنزل ، المعترف به  
يجب النظر إليه على أنه خطأ كتابي وقع فيه ناسخ غير  
يقظ ، وفي وقت متأخر فقط اجتهد الذكاء ، وحدة الذهن في  
فواعيد العربية بكل وسائل الفطنة ، لتسوية صحة المواضع  
المشار إليها من جهة العربية ، ولا يتخلفه النضارة البصريون  
والكوفيون في حدة الذهن والبصر بعلاج المشاكل عن بني وطنهم  
من الفقهاء ، أما المدرسة القديمة فلم تحاول ذلك ، بل آثرت  
في صدق وأمانة أن تبقى نص الوحي على ما يعتوره من مأخذ ،  
فقد روى عن الزبير بن العوام أنه سأل أبان بن عثمان بن  
عفان عن الآية ( ١٦٢ ) من سورة النساء : « لكن الراسخون في  
انعلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من  
قبلك والمقيمون الصلا » حيث لا يطابق المعطوف « والمقيمون » ما عطف  
عليه ، فأجاب « أبان » بأن هذا من خطأ الكاتب ، وشرح  
له كيف تأتي هذا الخطأ ، كما روى أيضاً عن عروة بن الزبير .

أنه سأل عن نفس هذا الموضع خالته عائشة ، فروي أنها أجابته : يا بن أختي ، هذا من عمل الكتاب ، أخطأوا في الكتاب « (٨٦) .

وفي هذا النص الذي نقلناه عن جولديزير ما يدل دلالة واضحة على رأيه في نحو هذه الآية الكريمة ، والتي سبق أن أشار إليها في موضع آخر من كتابه ، وفصلنا القول فيها ، فهو يرى أن المتقدمين تركوا القرآن على حاله من الخطأ الذي وقع فيه الناسخون غير اليقظين ، واستمر الحال هكذا إلى أن جاء النحاة الأقدام فأعملوا جهودهم وذكاءهم ، وحاولوا اصلاح مثل هذه التراكيب التي يرى فيها المشرق خطأ واضحا ولا خفاء فيها ، والحق أن ما ذكره من حديث ابن الزبير ورد ولكن فيه نظر ، وشأن أمثال هذا المستشرق أنهم بلا نظر الا نظرتهم أنى ما يفيد قضيتهم ، فهم يؤمنون بالشكل ويكفرون بالمعنى ، ويتألمون الخلاف ولا يعقلون النتيجة ، ويمصفون كما يصفق الأطفال على توافه الأمور ، فإذا وجدوا شيئا من اللبس زادوه تعقيدا وأذاعوا به ، فقد ورد مثل هذه الآية الكريمة ، مما ظاهره المفارقة بين قواعد النحو ، والنص القرآني ، الذي يمثل ميدان تلك القواعد ، ومن ذلك قوله - جل وعلا - : « ان هذان لساحران » (٨٧) بتشديد « ان » ، وقد سبق الكلام فيها ، وقوله سبحانه وتعالى : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون » (٨٨) وهي مما جاء فيه العطف على محل اسم

(٨٦) مذاهب التفسير الإسلامي ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٨٧) طه : ٦٣ .

(٨٨) المائدة : ٦٩ .

« ان » قبل تمام الخبر ، والكلام فيها مشهور ، لا يتسع له هذا البحث ، لكننى أقول ان « الصابئون » قد وردت ههنا بالرفع ، ووردت في سورة البقرة بالنصب في قول الله - عز وجل - : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين من آمن بالله عليهم واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » (٨٩) ، وهذا عندى يدل على أن في القرآن الكريم اشارات الى اللغات ، وكأنه من الاعجاز اللغوى ، فمن العرب من يعطف على محل اسم « ان » بالرفع في نحو قول الشاعر :

فمن يك أهسى بالمدينة رحله

فانى وقيار بها لقريب

وقد ذكر ابن هشام في شرح بانته سعاد أنه لا خلاف في مثل هذا العطف ما لم يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو : انك وزيد ذاهبان ، فهذا موضع الخلاف ، وأما نحو آية المائدة « والصابئون » ونحو قولك : انك وزيد في الدار فجاز اتفاقا ، ونصه - رحمه الله - في شرح قول كعب ابن زهير :

فلا يغرنك ما مننت وما وعدت

ان الأمانى والأحلام تضليل

والأحلام : عطف على اسم « ان » ويجوز رفعه ، فان قلت : انما يجيز ذلك الكسائي وقد خالفه تلميذه الفراء ، فاشترط خفاء اعراب الاسم ، نحو انك وزيد ذاهبان ، وخالفهما جميع البصريين ، فمنعوا ذلك مطلقا . قلت : هذا موضع يكثر فيه الوهم ، وانما الخلاف ، حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا ، نحو انك وزيد ذاهبان ، وأما نحو « ان زيدا وعمرو في الدار فجائز اتفاقا ، ومنه قوله تعالى : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون » وبيت كعب اذا رفع الأحلام ، اذ التصيل مصدر ، فيصح الاخبار به عن الواحد ، وما فوقه ، وانما الخلاف في تخريج ذلك ، فقال الكوفيون : معطوف على محل اسم « ان » وقال البصريون هو اما مبتدأ حذف خبره ، والجملة معترضة بين اسم « ان » وخبرها ، واما مبتدأ خبره ما بعده ، وحذف خبر « ان » ، لدلالة خبر المبتدأ عليه « (٩٠) .

وقد رد العلماء ما ادعاه المستشرق ، وخلصته ما ذكره السيوطي ، ونصه : « كيف يظن بالصحابة أولا أنهم يلحنون في الكلام فضلا عن القرآن ، وهم الفصحاء اللد ، ثم كيف يظن بهم ثانيا في القرآن الذي تلقوه من النبي - ﷺ - كما أنزل ، وحفظوه وضبطوه وأتقنوه ، ثم كيف يظن بهم ثالثا اجتماعهم كاهم على الخطأ وكتابته ، ثم كيف يظن بهم رابعا عدم تنبيههم ورجوعهم عنه ، ثم كيف يظن بعثمان أنه ينهى عن تغييره ، ثم كيف يظن أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك

الخطأ ، وهو مروى بالتواتر خلفا عن سلف ، هذا مما  
يستحيل عقلا وشرعا وعادة .  
وقد أجاب العلماء عن ذلك بثلاثة أجوبة :  
الوجه الأول : أن ذلك لا يصح عن عثمان ، فإن أسناده  
ضعيف مضطرب منقطع ، ولأن عثمان جعل للناس اماما يقتدون  
بفعله ، فكيف يرى فيه لحنا ، ويتركه لتقييمه العرب بألسنتها ،  
عاشا كان الذين تولوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك ، وهم  
الخيار ، فكيف يقيمونه غيرهم ؟ وأيضا فإنه لم يكتب مصحف  
واحدا ، بل كتب عدة مصاحف ، فإن قيل ان اللحن وقع  
في جميعها فبعيد اتفاقهم على ذلك ، أو في بعضها فهو اعتراف  
بصحة البعض ، ولم يذكر أحد من الناس أن اللحن كان في  
مصحف دون مصحف ، ولم تأت المصاحف قط مختلفة الا فيما هو  
من وجوه القراءة ، وليس ذلك بلحن .

الوجه الثاني : على تقدير صحة الرواية : أن ذلك محمول  
على الرمز والاشارة ، وموضع الحذف نحو « الكتاب ، والصابرين »  
وما أشبه ذلك .

الوجه الثالث : أنه مؤول على أشياء خالف لفظها رسمها ،

كما كتبوا: لأوضعوا (٩١) ، لأذبحنه (٩٢) بأف بعد « لا » فلو قرىء ذلك بظاهر الخط لكان لحنًا» (٩٣) .

ومما سبق يتبين لنا أن ما ذكره المستشرق عار عن التحقيق فضلا عن الانصاف .

(٩)

### اختلاف الحركات الاعرابية

#### يؤدى الى اختلاف الفقهاء

\* \* \*

وأشار جولد زيهر قضية ، رآها من كبرى القضايا الاسلامية ، وهى أن اختلاف الحركات الاعرابية يؤدى الى اختلاف جوهرى فى الفقه ، وقال : « ونقدم المثال الأصيل لذلك آية (٦) من سورة المائدة : « يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين » فالرخصة المرغوضة التى قال بها الشيعة من الاكتفاء عند الوضوء بمسح ما يغطى الرجلين بدلا من غسلهما مبنية على عطف « وأرجلكم » على « رؤوسكم » المجرور بالباء ، على حين أن وجوب غسل الرجلين مبنى على عطفه منصوبا على

(٩٢) الفمل : ٢١ .

(٩٣) الانتلن فى علوم القرآن ١/٢٤٠ ، طه الطبلى .

قال برده ، والحق ليس معه ، وإنما مع الذى رده ، فلا  
ينبغى تخريج القرآن الكريم على ضعيف الأوجه ونادرها ،  
وعندنا مندوحة تغنيا عن هذا الاختلاف ، يقول العلامة الزركشى :  
« القرآن لا يعمل فيه الا على ما هو فاش دائر على السنة  
فصحاء العرب ، دون الشاذ النادر ، الذى لا يعثر عليه الا  
فى موضع ، أو موضعين ، وبهذا يتبين غلط جماعة من الفقهاء  
والمعربين ، حين جعلوا من العطف على الجوار قوله تعالى :  
« وأرجلكم » فى قراءة الجر ، وإنما ذلك ضرورة ، فلا يحمل  
عليه الفصيح ، ولأنه إنما يصار اليه اذا أمن اللبس ، والآية  
مختمة ، ولأنه إنما يجىء مع عدم حرف العطف ، وهو ههنا  
موجود ، وأيضا فنحن فى غنية عن ذلك ، فالعرب يقرب عندها  
المسح من الغسل ، لأنهما أساس الماء ، فلما تقاربا فى المعنى  
حصل العطف ، ومهما أمكن المشاركة فى المعنى حصل العطف وحسن  
والا امتنع ، فظهر أنه ليس على المجاورة ، بل على الاستغناء  
بأحد الفعلين عن الآخر ، وهذا بخلاف صرف مالا ينصرف  
فى قوله تعالى : « سلاسل وأغلالا » (٩٨) فانما أجيئز فى  
الكلام ، لأنه رد الى الأصل ، والعطف على الجوار خروج  
عن الأصل ، فافترقا » (٩٩) \*

وفى الكشاف يقول جار الله الزمخشري : « قرأ جماعة :

(٩٨) الانسان : ٤ .

(٩٩) البرهان فى علوم القرآن ١/٣٠٤ ، ٣٠٥ بتحقيق محمد

ابى الفضل إبراهيم ، ط. دار الجيل - بيروت سنة ١٩٨٨ م .



وأرجلكم بالنصب ، فدل على أن الأرجل مغسولة ، فان قلت :  
فما تصنع بقراءة الجر ، ودخولها في حكم المسح ، قلت :  
الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة ، تغسل بصب الماء  
عليها فكانت فطنة للاسراف المذموم المنهى عنه ، فعطفت على  
الرابع المسوح ، لا لتمسح ولكن لينيه على وجوب الاقتصاد  
في صب الماء عليها «(١٠٠)» .

وكما قدمنا قبل ذلك أن المستشرق من محبي جاز الله  
الزمخشري ، وهو عنده صاحب ذوق لغوي ، وعالم بارع ،  
فلماذا لم يشر الى ما كتبه هنا ؟ والجواب معروف أن ما ذكره  
هنا لا يخدم القضية التي أثارها ، وهي بيان أن اختلاف الحركات  
انما يؤدي الى ضجة وثورة في الفقه الاسلامي ، ومن الأمور  
البدئية هنا أن بعض الشيعة لا يمثل مذاهب الفقه الاسلامي ،  
فضلا عما قررناه هنا نقلا عن الأستاذ عبد الحلیم النجار ،  
ان بعضهم ( الشيعة ) يرى وجوب غسل الرجلين أيضا ، وهم  
بذلك يلتقون وكبار الفقهاء ، أما أن يشذ بعضهم ، ويظنه  
المستشرق مذهباً أصيلاً نشأ بسبب حركة اعرابية ، كانت نتيجة  
قراءة قرآنية مما يضحك له الأوروبيون أولو القلوب الغفل ،  
بينما لا ينكره - ان وجد - المحققون من علماء الشرق  
والغرب ، لما لهذه اللغة من خصائص - فهذا مالا نقبله  
من جولد زيهر ، ولا من غيره ، أجل ان حركة اعرابية تغير  
المعنى ، ويتغير المعنى تتغير الأحكام الفقهية ، كما أشار المترجم

الى ذلك بقوله : « بيد أننا لا نريد انكار أن اختلاف القراءات قد يترتب عليه اختلاف فقهي » لكن خلاصة ذلك أن جميع هذه القراءات انما نقبلها على أنها قرآن ، فضلا عن بيان لمسائل الفقهية التي اختلف فيها الفقهاء بسبب اختلاف القراءات ، ولن تكون في الفرائض والواجبات ، وما جاء متواترا عن رسول الله - ﷺ - ولكنها أمور فرعية ، تحقق معنى القول الشائع : « اختلاف الفقهاء رحمة » ، فالفقهاء لم يختلفوا في كون الصلاة من أركان الدين بسبب قراءة ، وكذا في الدعائم والأسس التي بنى عليها هذا الدين الحنيف ، فالأمر في النهاية شكلي ، لكن المولعين باثارة العواصف لا يعينهم ذلك .

(١٠)

### الاستعاضة عن الفعل بصيغة الجمع

\*\*\*

ويرى جولد زيهر أن في نصوص القرآن الكريم كلمات لا تليق في حق الله - عز وجل - لذا بادر القراء والعلماء بالتغيير والتبديل ، ودليله ينقض دليله ، حيث جاء بآية توهم فيها حدوث ذلك ، ثم جاء بآية أخرى لم يحدث فيها ذلك لكنه قال : ان التعديل هنا صعب عليهم فتركوا النص على داهو عليه ، يقول : « ومن أنواع القراءات المختلفة لنص القرآن ، التي رأينا هنا عددا منها ، أود أن أضع قيمة كبيرة لطائفة سبقت الاشارة اليها من قبل ، ولنا أن نتحدث عنها أكثر من ذلك لما لها من طابع أساسي . »

ذلك أن عددا من القراءات المخالفة للنص المتلقى بالقبول يجد الباعث إليه في الخشية من السماح باستعمال عبارات متصلة بالله ورسوله تبدو غير لائقة أو غير متفقة مع وجهة النظر الى وجوب تعظيم الله ورسوله ، وهنا أراد بعض القراء استبعاد هذا التخوف من صدور مالا يليق بتغيير يسير في النص على نحو طريقة ( تقون سوفريم ) في نص العهد القديم ، وان كان هناك حقا فرق بين الطريقتين فان التغييرات اللفظية التي أجريت بباعث اليقظة وحسن الأدب في النص الأصلي للعهد القديم قد وصلت الى اعتماد نهائي ، على حين لم تنجح دائما مثل هذه التغييرات في نص القرآن للاحتفاظ بوجودها في النص المتلقى بالقبول ، وستثير بعض الأمثلة نوع هذه التغييرات التنزيهية ، النص المشهور للآية ( ١٨ ) من سورة آل عمران : « شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم ... » أدرك بعضهم ما تثيره شهادة الله لنفسه لا سيما مع قرن ذكره بالملائكة ، وأولى العلم ، على أنهم شاهدون معه ، فاستعانوا على علاج ذلك بالاستعاضة عن قراءة الفعل « شهد الله » بصيغة الجمع « شهداء الله » رابطين ذلك بالسياق في الآية السابقة ، على أن يكون المعنى : الصابرين والصادقين .. شهداء الله أنه لا اله الا هو والملائكة الى آخره .

بيد أن من أحدثوا التعديل المذكور لم يجروا مثله في الآية ( ١٦٦ ) من سورة النساء « لكن الله يشهد بما أنزل

اليك أنزله بعلمه والملائكة يشهدون» فتركوها دون تغيير ،  
لصعوبة التعديل بها «(١٠١) •

وهذا كلام واضح في أن القراء الذين امتعضوا عن الفعل  
« شهد الله » بصيغة الجمع « شهداء الله » قد فعلوا ذلك  
لتنزيه الحق تعالى عن شهادته نفسه ، بأنه - جل وعلا -  
لا اله الا هو ، وأود أن أنبه الى أمر خطير ، هو أن ذلك  
المستشرق ربط بين هذا الذي توهمه في القراءات ، وبين التعديل  
الذي حدث في الانجيل « العهد القديم » ليقول : اننا حين  
نهاجم من المسلمين بأن في الانجيل تحريفا أو بلفظه تصديلا  
فإن كتاب المسلمين المقدس قد حدث فيه ذلك ، وهذا  
أمر يجب التنبيه اليه ، لمعرفة المرامي التي يقصدها ذلك المستشرق  
وأهثاله ، ولا يعقل عند قارئ واع أن يكون الأمر قد صعب  
على القراء الذين يجدون القدرة على التغيير والتبديل أن يغيروا  
في نص جاء على شاكلة ما غيروا فيه وبدلوا ، فماذا عليهم وهم  
أرباب الفصاحة ومالكو الزمام أن يستبدلوا نصا بنص مادام  
الأمر صار لعبة ، ولم يدر جولد زيهر أنه دفع دليله  
بدليله ، ولو أن انسانا أراد أن يقف على معنى قوله تعالى « شهد  
الله أنه لا اله الا هو » لوجد عند العلماء والمفسرين معناه  
يخالف ما ذكره جولد زيهر ، ففي تفسير البيضاوي : « شهد  
الله » بين وحدانيته ينصب الدلائل الدالة عليها ، وانزال الآيات  
القاطعة بها «(١٠٢) •

(١٠١) مذاهب التفسير الإسلامى ص ٣٢ ، ٣٣ •

(١٠٢) تفسير البيضاوي ١٢/٣ بجانب حاشية الشهاب عليه •

ولله در الأستاذ المترجم حيث قال : « أى شئ يثيره ذلك ؟ ان هو الا خيال صبيان لا يحييك الا فى نفس جولد زيهر وأمثاله » (١٠٣) .

وكما قلت فيما سبق ان القضية قضية فهم للنصوص ، وفهم النصوص لا يتأتى الا من خلال فهم لغة هذه النصوص ، مراميها ، ومفاهيمها ، واتجاهات أساليبها ، ومعرفة المراد من الأمر وغيره اذا خرج عن حقيقته ، وغير ذلك من الأمور التى يعرفها المتخصصون وأبناء اللغة أنفسهم الذين تربوا فى أحضانها ، وتعلموا من معينها ، وخبروها ، وصارت بالنسبة اليهم كالدم يجرى فى عروقهم ، والنفس يسرى فى صدورهم ، والحركة تنبعث من أيديهم وأرجلهم وسائر أعضائهم ، فهم أولى الناس بها لكن مثل هذا الدعى أنى له تلك المنزلة وهذه الدرجة التى يرقى بها الى فهم أسرار اللغة فضلا عن فهم أساليب القرآن الكريم .

( ١١ )

### المضارع وزمان المستقبل

\* \* \*

وهذه قضية أخرى توضح ذلك وتؤكدده ، فالمستشرق جولد زيهر يرى أن قولك : « لأعلمن » لا يفيد الا علمك فى المستقبل ، فقد تعلم وربما لا تعلم اذا تعلق ذلك بشرط .

كأن تقول : سأختبرك ولأعلمن صدقك أو كذبك ، تفوقك أو تخلفك ،  
بمعنى ذلك أن لا تعلم الآن ، وسوف تعلم بعد الاختبار .

هكذا تصور المستشرق ، وهو يعرض نه وذاً جديداً من  
النماذج القرآنية التي يرى أن القراء تدخلوا فيها ، فغيروا ،  
وبدلوا ، ليزيلوا شبهة ويوضحوا معنى ، يتفق ومبادئ الاسلام ،  
يقول جولد : « وفي آيتي ( ٢ ، ٣ ) من سورة العنكبوت : « أحسب  
الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون \* ولقد فتنا  
الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين »  
تشتمل هذه الكلمات على افتراض أن الله سيعلم ذلك أو لا بعد  
امتحان ، كأنما لم يعلمه دون ذلك ، وكأنها ليس هو الذي  
قدره وقضاه ، ويبدو أن قراءة منسوبة الى علي والزهرى  
قصد بها الى رفع هذه الشبهة ، وهذه القراءة تجعل من  
« فليعلمن » بتغيير في حركاتها « فليعلمن » ( بضم الياء وسكون  
العين وكسر اللام ) بمعنى « فليعرغن » الله الناس بهم ، أو  
بمعنى فليسمنهم الله بعلامة ، يعرفون بها ، فعلاصة الصادقين  
سواد العيون أو كحلها وعلامة الكاذبين زرقة العيون ، وتعد  
زرقة العيون عند العرب علامة على خبث الطوية ، وتعد قبيحة ،  
يتشاءم بها ، وينسب اليها أحياناً قوة سحرية ضارة » ( ١٠٤ ) .

والقراءة التي ذكرها جولد من الشواذ يقول الزهخشري :  
« وقرأ على - رضى الله عنه - والزهرى وليعلمن من الاعلام ،

أى وليعرفنهم الله الناس من هم ؟ أو ليسمنهم بعلامة يعرفون بها من بياض الوجوه وسوادها ، وكحل العيون وزرقتها» (١٠٥) .

هذا توجيه الزمخشري للقراءة ، ولا شئ فيه متى ثبت ذلك عن الامام على .

ولما لم يذكر الزمخشري شيئاً ما قرأه جولد زيهر تجاهله ذلك المستشرق ، وقد سبق منى أن بينت ذلك ، فهو يبتعد عنه مادام لا يخدم قضيته ، وهنا يتضح لنا معنى المفارقة بين توجيه مصحوب بفكر مبشر غربى ، وبين توجيه مصحوب بتحقيق علمى ، الأول يمثل ذلك المستشرق ، وهو أن الامام علياً - كرم الله وجهه - قد قرأ هذه القراءة لكي يزيل شبهه أن الله قد يعلم وربها لا يعلم ، فعلم الله متوقف على نتيجة الامتحان الذى يمتحن به عباده ، وبعد الامتحان ، وتصحيح الأوراق ، ورصد الدرجات يعلم الصادق من عباده والكاذب عذا هو المعنى الساذج الذى يراه جولد زيهر ، وهو بعيد كل البعد عن الفهم الصحيح ، يقول الزمخشري نفسه فى توجيه القراءة المشهورة : « فان قلت : كيف وهو عالم بذلك فيما لم يزل ؟ قلت لم يزل يعلمه معدوماً ولا يعلمه موجوداً الا اذا وجد ، والمعنى وليتميزن الصادق منهم من الكاذب ، ويجوز أن يكون وعدا ووعدا ، كأنه قال : « وليثيين الذين صدقوا وليعاقبن الكاذبين » (١٠٦) .

(١٠٥) الكشاف ٣/ ١٩٦ .

(١٠٦) الكشاف ٣/ ١٩٦ .

ولا حاجة الى ما ذكره المستشرق من الفهم الضيق ، فهذا هو المعنى الصحيح الذى كان يغنى الأستاذ المترجم عن قوله : « هي قراءة آحاد لا يعتد بها في القراءات المتواترة ولا الشاذة ، أى لا في السبع ، ولا الأربع عشرة ، ولم يبال أحد بتغيير قراءة بقصد اختياري ، فهو تقول على على والزهرى بالباطل ، وهما أجل من أن يفعل ذلك بهذا القصد » (١٠٧) .

فالعبارة عندنا كما أن العبارة عنده بالفهم لا بالرواية ، والقراءة ثابتة ، ولها وجهتها التي هي وجهة المتواترة أيضا فمعنى « ليعلمن » يعرغن الناس بهم ويجعل لهم سمة وعلامة يميزهم ، وهو أحد المعاني التي اشتملت عليها القراءة المتواترة ، وهو معنى الشاذة المروية عن على بن أبى طالب ، فخير ما يقال توضيح الأمر على وجهه الصحيح ، وبيان أن مثل هذا المستشرق لم يفهم ذلك ، وأنه افتقرى في محاولة التلقيق ، وبذل جهدا اقدماء في ازالة الشبهة ولا شبهة .

( ١٢ )

**التعديل للبناء للمجهول**

**وورود الظن بمعنى العلم**

من تخبط المستشرق أنه يتخيل بعض القراءات الشاذة أصلية متواترة ، والعكس ، فقد ذكر أن السيدة عائشة - رضى الله عنها -



نفسها غيرت في القراءة الأصلية ، ليستقيم المعنى ، الذي لا يرضى  
غيره أى مؤمن ، يقول جولد زيهر : « وكان لابد أن تسبب  
للمفسرين حيرة كبيرة آية ( ١١٠ ) من سورة يوسف : « حتى  
إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا فنجى  
من نشاء ولا يرد بأسنا عن القوم المجرمين » .

والمعضلة هنا في الكلمات : « وظنوا أنهم قد كذبوا »  
بالبناء للمعلوم ، أى صدر عنهم الكذب ، إذ لا شك أن هذه  
هى القراءة الأصلية ، والجمتان : حتى إذا استيأس الرسل ، وقد  
كذبوا أسند الفعل فيهما الى فاعل واحد ، الرسل ، فقد  
أنذروا الكافرين بالوعيد فلم يتحقق فاستيأسوا من ذلك ، وظنوا  
أن ما أنذروا به ليس حقا ، ولكن أخيرا جاء من عند الله ما يكشف  
كل شك ، عقاب المجرمين ، ونجاة الصادقين ، وتمت النصفة  
للأنبياء ، وهنا يرد محمد - ﷺ - متخذا من حالة الأنبياء  
السابقين مثلا على استهزاء المشركين ببلاغة عن اقتراب الساعة ،  
وحساب الآخرة ، وكلاهما لم يقع بعد .

بيد أن يكون الأنبياء قد ظنوا أنهم كذبوا ، أى صدر  
نهم الكذب أمر لا يستطيع مؤمن صادق الايمان أن يتحمله  
ويتقبله ، فبدا من الأهمية بمكان ايجاد حل لهذا الأشكال  
وجعلت الرواية زوج الرسول عائشة نفسها تتدخل في الأمر ، وكان  
لابد أن يسمح اصلاح النص بطائفة من الاحتمالات أذكر بعضها  
فحسب ، فقد قرأ بعضهم بدلا من كذبوا بالبناء للمعلوم  
« كذبوا » أو كذبوا بالتخفيف والتشديد على البناء للمجهول ،

أى أن المشركين كذبوا الأنبياء ، أى رموهم بالكذب ، ولكن على ذلك تكون كلمة « ظنوا » في غير محلها ولهذا عالجوا ذلك بتأويل معنى الظن ، فهو قد يدل عند الضرورة على معنى العلم أيضاً وأخبرون بيقون القراءة المعترض عليها دون تغيير ، ولكن يلجأون الى التصرف النحوى مفترضين أن الفاعل المسند اليه الظن هم المشركون ، أى وظن المشركون أن المرسل قد صدر عنهم الكذب ، كما ذهب بعض الى العكس ، وظن المرسل أن المشركين قد صدر منهم الكذب ، وهذا الجهد الذى بذل لاتخاذ قراءة « كذبوا » ( بالبناء للفاعل ) من وجهة نظر التفسير دليل على أنها هى القراءة الأصلية (١٠٨) .

وبنظرة سريعة الى كتب القراءات المتخصصة نستطيع أن ندرك أن القراءة التى ظنها أصلية ليست من القراءات المتواترة ، فهى اذن من الشواذ ، وقد صرح جولد زيهر فى آخر كلامه أن الجهد الذى بذل من العلماء والنحاة هو الدليل عنده على أن هذه القراءة أصلية ، وهذا عند أهل العلم تخبط ظاعر ، وجهل صريح ، فإن القراءة لا تعد أصلية بمدى الجهد الذى بذله العلماء فى تخريجها ، وقد سبق بيان ذلك فى قراءة « ان هذين لساحران » بالياء ، وسجلنا فى فى هذا البحث أن صاحبها ليس فى حاجة الى ما يحتج به على منازعه ان وجد ذلك المنازع ، مع أن هذه القراءة مخالفة لرسم المصحف ، وقد تلقاها الناس بالقبول ، لصحة روايتها ، وموافقتها قواعد العربية فالأمر

بالنسبة الى القراءات توقيفى باعتبار الرواية ، وليس باعتبار ما بذل من جهد فى تخريج هذه القراءة • هذه واحدة •

وأما الأخرى فقولہ ان هذه الرواية جعلت السيدة عائشة زوج الرسول تتدخل ، فما معنى هذا ؟ هل وكل أمر القرآن الى عائشة ؟ وهل تعد أم المؤمنين - رضى الله عنها - من القراء ؟ ان أحدا لم يقل ذلك ••

ولقد وقفت على هذه الرواية التى ذكرها جولد زيهى فى كتاب أبى محمد مكى القيس ( ٤٣٧ هـ ) فقال ما نصه : « وقد روى عن عائشة أنها أنكرت القراءة بالتخفيف ، وقالت : معاذ الله لم تكن الرسل لتظن ذلك بربها ، تريد أن الرسل لا تشك فى وعد الله ووعيده ، وقالت هم أتباع الرسل ، طال عليهم البلاء ، واستأخر عنهم النصر ، حتى ظن الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم ، فالظن بمعنى الشك ، والتشديد هو الاختيار ، ون الأكثر عليه » ( ١٠٩ ) •

وهذا الذى رواه مكى عن عائشة فى رواية « كذبوا » المخفف بالبناء للمجهول بينما الذى رواه جولد زيهى عن عائشة فى رواية « كذبوا » المخفف بالبناء للفاعل ، فالتحريف من جانب المستشرة واضح وضوح الشمس ، ثم أن الرواية عن عائشة تحتمل المناقشة ، إذ القرآن الكريم كان يتلى فى بيتها ، فمتى اعترضت ؟ ومتى ردت ؟ وهى المأمورة بنص آية الأحزاب أن تذكر ما يتلى

في بيتها من آيات الله والحكمة ، وهي أولى الناس بالفهم الصحيح  
للحروف التي نزلت على زوجها ونبيها - ﷺ - والقراءة التي  
ذكرها جولد زيهر عن مجاهد ، قال الزمخشري : « وقرأ مجاهد  
« كذبوا » بالتخفيف على البناء للفاعل على : وظن الرسل  
أنهم قد كذبوا فيما حدثوا به قومهم من النصر ، أما على  
تأويل مبن عباس ( أى أن المراد بالظن ما يخطر بالبال ،  
ويهمس في القلب من شبه الوسوسة ، وحديث النفس على ما عليه  
البشرية ) وأما على أن قومهم إذا لم يروا لموعدهم أثرا قالوا  
لهم : انكم قد كذبتونا ، فيكونون كاذبين عند قومهم ، أو وظن  
المرسل اليهم أن الرسل قد كذبوا » (١١٠) .

وفي تعليق ابن المنير يقول : « ولا يلزم أن يكون الله قد  
وعدهم بالنصر في الدنيا ، بل كانوا يظنون ذلك ويرجونه لا عن  
اخبار ووحى » (١١١) .

وأما قول جولد زيهر ان الظن قد يدل عند الضرورة  
على معنى العلم فهن الذى قال بذلك ؟ فما الضرورة في قول  
الله تعالى : « واستعينوا بالصبر والصلاة وانها لكيدة الا على  
الفاشين . الذين يظنون أنهم ملائقو ربهم وأنهم اليه  
راجعون » (١١٢) .

(١١٠) الكشاف ٣٤٧/٢ .

(١١١) حاشية ابن المنير ٣٤٧/٢ بجانب الكشاف .

(١١٢) البقرة : ٤٥ ، ٤٦ .

وعلماء العربية جميعا يعلمون أن امام النحاة سيبويه -  
رحمه الله - ذكر مالا يحصى من قوله : وزعم الخليل ،  
وظن ، وذلك كله بمعنى اليقين ، فما الضرورة في ذلك ، ولو أن  
جولد زيه على علم بالعربية فظن الى ذلك ، ولما لجأ الى  
قوله ان الظن عند الضرورة قد يدل على معنى العلم .

## الخاتمة

وبعد ، فهذه دراسة مركزة لنحو القرآن الكريم في ضوء كتاب ، ألفه المستشرق جولد زيهر وسماه « مذاهب التفسير الاسلامي » وقد ترجمه الى العربية الأستاذ عبد الحليم النجار ، وهو عمل غير هين والحق يقال - فقد بذل فيه المستشرق « جولد زيهر » جهدا كبيرا ، حيث تتبّع مدارس التفسير منذ كان للتفسير وجود الى آخر ما كتبه الامام محمد بنده ، فهو مرجع كبير ، وأسلوبه علمي الى أبعد مدى من حيث انه عرض المذاهب ، وأصحابها ، واتجاهاتها ، وتاريخها ، وأثر كل مدرسة في التي تليها وما من عمل يتصل بكتاب الله الا كان النحو أحد أركان هذا العمل ، فالمفسر بالضرورة لابد أن يتوكأ على عصا النحو حتى يستقيم له فهم كلام الحق تبارك وتعالى ، ولذلك تعرض جولد زيهر الى نحو القرآن الكريم ، من خلال القراءات القرآنية المتواترة والشاذة ، وبدالى وأنا أطلع الكتاب لأول مرة أن عرضه العلمي المتميز قد يضل به كثيرا من الناس فالرجل لا يشتم القرآن ، ولا يسب المسلمين ، والا لوجد العامة قبل الخاصة ينصبون له العداة ، ويقيمون له المحاكمات ، وهو في الأولى والآخرة من الخاسرين لكن الرجل يقدم النص ، ويقدم ما يتوهم أنه نقيضه ، ثم يقرر في النهاية أن هذين نصين من كتاب الله قد تعارضا الى أبعد مدى ، كما فعل في قوله تعالى : **« الام •**

غُيِّبَت الروم • في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون » ، فقد ذكر أن « غلبت » و « سيغلبون » قرئتا بالبناء للمفعول في الأول ، والبناء للفاعل في الثاني ، وهى القراءة المشهورة ، كما قرئتا بالبناء للفاعل في الأول ، والبناء للمفعول في الثاني ، ومعنى ذلك كما يرى هو أن الفريق الواحد غالب في قراءة مغلوب في قراءة أخرى ، وعلى فرض أن القراءة تعد عند المسلمين نصا من كتاب الله ، فهذان نصان من كتاب الله قد تعارضا الى أبعد مدى وقد ذكرت ما أصابه من خلل في الفكر ، وبيئت معنى الآية على كلتا القراءتين وأنه لا تناقض فيها .  
النتة •

ويصف جولد زيهـر النحاة بأنهم أذكىاء ، وما ذلك لحب فيهم ، ولا لمدح يستحقونه عنده ، ولكن ليبين لقارئه أنهم استعملوا ذكاءهم في تسويغ النص القرآنى ، واقناع الناس بأنه جرى على الفصحى من لسان العرب ، وكان المترجم الأستاذ النجار قد اطلع على نسخة أخرى من كتاب « مذاهب أنفسير الاسلامى » فعلق على هذه العبارة التى ذكرها جولد زيهـر بقوله : كما فعل النحاة فى قوله « ان هذان لساحران » وكان لزاما على هثلئ ممن يتعرض لهذا الموضوع أن يرد على المؤلف والمترجم ، ببيان الصواب ، وتبيان الجواب ، وتخريج القراءات الواردة فى هذه الآية الثانية والسنتين من سورة ( طه ) لبيان أن النحاة لم يستخدموا ذكاءهم فى تسويغ نص ، من حقه واللائق به أن يكون مسوغا لأساليب الناس الى ماشاء الله ولكن أكثر الناس الى زمان الناس لا يعطون •

ويرى « جولد زيهر » أن قراءة ابن عامر : « وكذلك زين  
الكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » بالفصل بين المتضايقين ،  
المصدر « قتل » وهو النائب عن الفاعل ، وفاعله « شركائهم »  
المضاف إليه بالمفعول « أولادهم » قراءة فيها انحراف وتشتت ،  
وأنها غير مستقيمة ، وعود ذلك المستشرق على كلام الزمخشري  
في النيل من ابن عامر وقراءته وأظن في مدح الزمخشري ، والثناء  
عليه ، ووصفه بأنه صاحب فكر لغوي ، وذوق أدبي رفيع  
المستوى ، وأنه لم يسلم من الناس ، الذين يتلقون هذه القراءة  
بالقبول ، وقد بينت خطأ ما ذهب إليه ، وموقف النحو من  
تلك القراءة ، وأنها جاءت على المعهود في الكلام ، ففي السعة  
يجوز الفصل بين المتضايقين إذا لم يكن الفاصل أجنبيا ، والمفعول  
للمصدر ليس أجنبيا عنه ، هذا ، فضلا عن كونها قراءة  
متواترة عن أفصح من نطق بالضاد - <sup>ض</sup> - فهي تشريع لغوي  
يقاس عليه رغم أنف المتعصبين للمنهج المدرسي الذي يمنع وقوع  
هذا الفصل ، لكن مثل هذا المستشرق لا يصل إلى هذا المستوى  
من الفهم ، وكيف يصل إليه ، وهو الذي وقف طويلا أمام قوله  
تعالى : « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما » وبدا  
له أن قراءة « اقتتلوا » ليس فيها موافقة لقواعد العربية ،  
أذ كيف يعود ضمير الجمع - عنده - إلى المثنى « طائفتان » ،  
ولذا بنى حكمه على قراءة « اقتتلتا » و « اقتتلا » على أن  
هاتين القراءتين من مهارة العلماء الذين حاولوا التوفيق بين قواعد  
العربية وروايات القرآن ، وقد بينا ذلك ، وفصلنا القول فيه .



وأثبت جولد زيهر في كتابه « مذاهب التفسير الاسلامى » أن فى أساليب القرآن الكريم انحرافا فى التركيب ، اثبات من لم يشم من العربية رائحتها فضلا عن هضم معناها ومراده بذلك قوله عز وجل : « ولكن البر من آمن بالله » وعثر على نص مجهول نسبه الى العلامة المبرد صاحب الكامل ، هو - « لو كنت ممن يقرأ القرآن لقراءت ولكن البر » بفتح الباء ، وأخذ يشيد بالمبرد ، ويصفه بما يصف به أنصاره ومؤيديه كما فعل مع الزمخشري فيما أثبتناه فى البحث وذكرناه آنفا ، وقد بينت أن هذه العبارة التى نسبها جولد زيهر الى المبرد محض افتراء ، وجهل بأصول التحقيق العلمى الذى ما يزال طائفة منا يقولون بأن المستشرقين أصحاب الفضل فيه ، والآية ذكرها المبرد فى كتابيه الكامل والمقتضب ، وليس فيما ذكره تعقيبا عليها أدنى اشارة الى أن فى نفسه - رحمه الله - شيئا منها تركيبا وموافقة لأفصح التراكيب التى منها قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت

فانما هى اقبال وادبار

وكأنى بهذا المستشرق لم يقرأ قوله تعالى : « واسأل القرية التى كنا فيها والعير » وغير ذلك ، ولم يطلع على باب المجاز المرسل من الأبواب البلاغية التى يدرسها صغار التلاميذ ولا حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ، وظن عن جهل أن فى التراكيب انحرافا وما ذلك الا انحراف عقله .

ويذكر جولد زيهر أن فى القرآن الكريم خطأ ، بل أخطاء

نصوية ، سببها ناسخ غافل نسخ كتاب الله على خطأ ، وكان من المنتظر المأمول أن يصلح هذا الخطأ الناس بألسنتهم وعقولهم ، ومثل لذلك - في زعمه - بقوله تعالى : « لكن الراسخون في أنعلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما » .

وذكر هذه الآية في موضع آخر من كتابه ، ليؤكد زعمه ، وأردفها برواية عن عائشة مفادها أنها قالت : هذا من خطب الكتاب بضم الكاف وتشديد التاء ، وقد بينت أقوال العلماء هي نصب « المقيمين » موضع الشاهد عنده ، وذكرت آراءهم في هذه الرواية ، وخلاصتها أنها لا تصح ، فما كان الناس ليغفلوا عن مثل هذا وهم الذين نقلوا كتاب الله خلفا عن سلف .

وأتى ذكر الحديث النبوي الشريف عرضا في كلام جولد زيهر ، ليتبين أن المسلمين قد جاوزوا التغيير في النص القرآني إلى التغيير في نص الحديث النبوي ، ومثل لذلك بقوله - رحمته في الحديث الذي رواه البخاري وغيره : « اشفعوا تؤجروا وليقتض الله على لسان نبيه ما يشاء » وقال ان لام الأمر في قوله - رحمته : « وليقتض » تفيد أن ذلك يجب على الله - تعالى - ولذلك غير أهل السنة تلك الرواية وجاءوا برواية أخرى خالية من لام الأمر ، حتى يستقيم النص وعقيدتهم التي تفيد أن الله - جل وعلا - لا يجب عليه شيء ، وهذه الرواية بلفظ : « ويقضى »

من معنى غير الذى توهم ، ضاربا على ذلك أمثلة وشواهد ،  
مبيناً أن الأمر يخرج عن معناه الحقيقى الى أغراض أخرى  
لا عهد للمستشرق بها .

وتعرض جولد زيهر لقراءة جر « وأرجلكم » من قوله  
عز وجل : « يأيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا  
وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم الى  
الكعبين » وضحك ساخرًا من اختلاف الفقهاء نتيجة هذه القراءة  
التي رأها مجرد حركة اعرابية أدت الى خلاف فقهى ، فبينت أن  
الخلاف الذى توهمه كلا خلاف ، حيث إن الذين نمسكوا بقراءة  
الجر فى وجوب مسح الرجلين بعض الشيعة ، والاجماع على  
عسل الرجلين وقراءة الجر انما وجهت الناس الى الاقتصاد  
فى غسل الرجلين وعدم الاسراف فيه ، اذ هما مظنة الاسراف .

ويرى جولد زيهر أن فى نصوص القرآن الكريم لا تليق فى  
حق الله - عز وجل - لذا بدا للقراء أن ينحرفوا عنها  
الى غيرها ، لتستقيم ، ومثل لذلك بقوله تعالى : « شهد الله أنه  
لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم » وقال : « أدرك بعضهم  
ما تشيره شهادة الله لنفسه لاسيما مع قرن ذكره بالملائكة وأولى  
العلم على أنهم شاهدون معه ، فاستعانوا على علاج ذلك  
بالاستعاضة عن قراءة الفعل « شهد الله » بصيغة الجمع  
« شهداء الله » رابطين ذلك بالسياق فى الآية السابقة .. الى أن  
قال : « بيد أن من أحدثوا التعديل المذكور لم يجروا مثله فى  
الآية ( ١٦٦ ) من سورة النساء : « لكن الله يشهد بما أنزل

اليك أنزله بعلمه والملائكة يشهدون « فنكروها دون تغيير ،  
لصعوبة التعديل بها » •

ولاشك أنه بمثل هذا الرأي سجله في كتابه يوهيم قارئه  
بأن القراءة تكون عن هوى ، وأن القراء قد أصابوا في موضع  
واستطاعوا ، وتركوا الأمر على علقته في موضع آخر لما  
عجزوا وقد بينت ذلك مفصلاً في الرد عليه •

كما فهم جولد زيهر أن المضارع في زمن الاستقبال يفيد  
الجهل الآن ، وذلك لما عرضه في قوله تعالى : « أحسب الناس  
أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ، ولقد فتنا الذين من  
قبلهم فليعلن الله الذين صدقوا وليعلن الكاذبين » ، وقال ما نصه :  
« تشتمل هذه الكلمات على افتراض أن الله سيعلم ذلك أو لا بعد  
امتحان ، كأنما لم يعلمه دون ذلك ، وكأنما ليس هو الذي  
قدره وقضاه » •

وقد بينته ذلك مفصلاً في الرد عليه في هذا الموضع  
وفي موقفه من قراءة قوله تعالى : « حتى إذا استيأس الرسل  
وظنوا أنهم قد كذبوا » بيناء « كذبوا » للفاعل وها هو  
ذا البحث أقدمه ابتغاء وجه الله الذي أنزل كتابه هدى  
ويشري للمؤمنين وخطوة على طريق الدراسة اللغوية البناء التي  
نسهم بحق في خدمة القرآن الكريم وأرجو رجاء كل عبد  
عامل ألا يضيع الله أجرى وأن ينال هذا البحث رضا من  
يطلع عليه ، والله حسبنا ونعم الوكيل ••

### أهم مصادر البحث ومراجعته

- ١ - القرآن الكريم •
- ٢ - الحديث النبوي الشريف مما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما والبيهقي في سننه والسيوطي في الجامع الصغير مع شرحه للعزيبي المسمى بالسراج المنير ، طه الأزهرية الأولى سنة ١٣٢٤ هـ •
- ٣ - الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ، طه الحلبي •
- ٤ - أخبار النحويين البصريين للسيرافي بتحقيق الأستاذين طه الزيني ومحمد خفاجي ، طه مصطفى الحلبي •
- ٥ - الأعلام للزركلي ، طه دار العلم للملايين ، بيروت ، السادسة سنة ١٩٨٤ •
- ٦ - الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، طه السعادة •
- ٧ - البرهان في علوم القرآن للزركشي بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، طه دار الجيل بيروت سنة ١٩٨٨ •
- ٨ - التصريح بضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، طه عيسى الحلبي •
- ٩ - تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير ، طه مكتبة جمهورية مصر العربية والنهضة الإسلامية سنة ١٩٨٠ •

- ١٠- تفسير البيضاوى بجانب عناية القاضى وكفاية الراضى على  
تفسير البيضاوى ، ط. المكتبة الاسلامية - تركيا .
- ١١- حاشية ابن المنير على كشف الزمخشري بجانب الكشاف .  
ط. الحلبي .
- ١٢- حاشية الجمل على تفسير الجالين ، ط. عيسى الحلبي .
- ١٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني بجانبه ، ط. عيسى الحلبي .
- ١٤- حاشية يس على التصريح ، ط. الحلبي .
- ١٥- حجة القراءات للامام أبى زرعة بتحقيق سعيد الأفغانى  
ط. مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ١٦- ديوان الأعشى بتحقيق الدكتور محمد محمد حسين ، ط. مؤسسة  
الرسالة ، بيروت ، الثانية سنة ١٣٨٨ هـ .
- ١٧- سيبويه والضرورة الشعرية للدكتور ابراهيم حسن ابراهيم ،  
ط. حسان .
- ١٨- شرح الألفية لأبى الحسن الأشموني ، ط. عيسى الحلبي .
- ١٩- شرح بانن سعاد لابن هشام الأنصارى ، ط. مصطفى الحلبي .
- ٢٠- شرح المفصل لابن يعيش ، ط. المتنبي بالقاهرة وعالم الكتب  
بيروت .
- ٢١- عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى للشهاب  
الخفاجى ، ط. تركيا .
- ٢٢- غاية النهاية فى طبقات القراء لا بن الجزرى ، ط. دار الكتب  
العلمية - بيروت ، الأولى سنة ١٩٣٢ م .

- ٢٣- فرائد القلائد لبدر الدين العيني ، ط. الكاستلية سنة ١٢٩٧ هـ
- ٢٤- الفرائد الوفية بنحوها لم تحو الألفية لعلى المنصوري  
( نحو ١٢٨ ) بمكتبة رفاة بسوهاج .
- ٢٥- الكامل للمبرد مع رغبة الآمل للمرصفي ، ط. النهضة الأولى  
سنة ١٩٢٨ م .
- ٢٦- الكتاب لسيويه بتحقيق هارون ، ط. الهيئة المصرية العامة  
للكتاب .
- ٢٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعالها وحججها لمكي  
القيسي بتحقيق محي الدين رمضان . ط. مؤسسة الرسالة -  
بيروت .
- ٢٨- لسان العرب لابن منظور ، ط. دار المعارف .
- ٢٩- مذاهب التفسير الاسلامي لجولد زهير بترجمة عبد الحليم  
النجار ، ط. الخانجي سنة ١٩٥٥ م .
- ٣٠- معنى اللبيب لابن هشام بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٣١- المقتضب للمبرد بتحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة ،  
ط. المجلس الأعلى للشئون الاسلامية .
- ٣٢- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، ط. التجارية .
- ٣٣- همع الهوامع للسيوطي ، ط. دار المعرفة - بيروت .

موضوع

۱- در مورد اهمیت و جایگاه حقوق کیفری در نظام حقوقی ایران  
 ۲- بررسی مفهوم و ماهیت حقوق کیفری  
 ۳- مقایسه حقوق کیفری با حقوق مدنی  
 ۴- بررسی ارکان حقوق کیفری  
 ۵- بررسی انواع حقوق کیفری  
 ۶- بررسی ماهیت و ماهیت حقوق کیفری  
 ۷- بررسی ماهیت و ماهیت حقوق کیفری  
 ۸- بررسی ماهیت و ماهیت حقوق کیفری  
 ۹- بررسی ماهیت و ماهیت حقوق کیفری  
 ۱۰- بررسی ماهیت و ماهیت حقوق کیفری